

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٩٦**

الأربعاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي/السيد بوشعرة	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

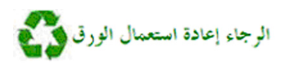
جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/907)

1265730(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/907)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان واستراليا وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/907، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (تكلم بالإنكليزية): سأكمل قريبا عامي الأول لتمثيل الأمم المتحدة في أفغانستان. وكان تحديا وامتيازا على السواء.

من كابول يبدو تصوير وسائط الإعلام الدولية المتواصل لأفغانستان بوصفها تقريبا المكان الوحيد للتزاع والإرهاب أمرا مثيرا للقلق. ولكن، الحالة في أفغانستان اليوم تتعلق بأكثر من ذلك بكثير. في رحلاتي التي جبت فيها ٢٢ مقاطعة في العام الماضي، رأيت الفتيات والفتيان يحصلون على تعليم كان لا يمكن تصوره قبل عقد من الزمن، ومدنا وقرى صاخبة وكادحة ومؤسسات حكومية آخذة ببطء في أن تصبح قادرة بشكل متزايد، بتصميم الأفغان على تولي زمام مصيرهم بأيديهم.

إن أي انتقال يمثل قطعا فترة حساسة. وبالتأكيد أن أي شراكة مستدامة مع أفغانستان هو ما يقتضيه الأمر الآن، لضمان أن يكون للشعب الافغاني ثقة للتركيز على بناء مستقبل أفضل.

إن مؤتمري طوكيو وشيكاغوا قد وفرا أساسا صلبا. من الاساسي قيام حكم سليم وتمثيلي اساسي لمفهوم تملية الانتقال وتؤكد الاستدامة. وهذا يتضمن نقل دستوري للسلطة موثوق ومقبوص على نطاق واسع مع الانتخابات الرئاسية المقرر في عام ٢٠١٤. لقد حددت الآن اللجنة المستقلة للانتخابات يوم ٥ نيسان/ابريل ٢٠١٤. والجزء الثاني من المؤشر الانتخابي هو تطوير هيكل انتخابي موثوق وقوي بحلول عام ٢٠١٣.

كما هو مهم ما تم الاتفاق عليه، مع التزام بالشفافية، والعملية الشاملة والتشاورية. والقضايا الحيوية من قبيل النظام الانتخابي، والتعيينات في هيئات الادارة، وآلية حل المنازعات كلها حاليا مواضيع مناقشة حامية الوطيس. واتابع عن كثب التقدم في قواني الانتخاب اللذين يتطلبان التنازل من جميع الاطراف.

إن دعم مجلس الوزراء لبناء لتحديد هوية الناخبين وأهليتهم يقوم على ركيزتين، اصدار بطاقات الهوية الوطنية الكترونيا وسلسلة من التدابير تخفيف التزوير – يتطلب نهجا متماسكا في

جميع المؤسسات الافغانية، مع قيادة افغانية قوية في الدفع بتنفيذ برنامج الهوية الوطنية. ولا بد من احترام هذه الترتيبات وتعزيز مختلف الادوار والمسؤوليات الدستورية لسائر المؤسسات، بمن فيها سلطة اللجنة المستقلة للانتخابات المنصوص عليه دستوريا في جمع قوائم الناخبين ووضع اللمسات الاخيرة عليها. ولا بد من أن تكفل أوسع مشاركة ممكنة للجهات الافغانية الفاعلة في جميع أرجاء البلد وتهيئة من اجل أكبر مشاركة ممكنة للرجال والنساء الأفغان يوم الانتخابات في جميع أرجاء البلد.

وبالنظر اعادة الموائمة اللازمة للمساعدة الانتخابية، تحتاج الأمم المتحدة إلى بعثة تقييم لتقوم بزيارة استهلالية إلى كابل في شهر كانون الأول/ديسمبر. ثم تليها زيارة ثانية في أوائل عام ٢٠١٣، وسيبلغ الفريق قيادة الأمم المتحدة عن المعايير المناسبة لدعم العمليات الانتخابية ذات القيادة والإدارة الافغانية.

ولضمان شرعية المؤسسات، وجهود مكافحة الفساد تحتل مكانا رفيعا علة جدول الاعمال. أرحب بالتقارير القوية الصادرة عن اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم مكافحة الفساد نتائج تحقيقها العام في أزمة مصرف كابُل. والتحقيق العام خطوة هامة نحو المساءلة العامة. وأصبح من المطلوب الآن اجراء حكومي حاسم لتعزيز القطاع المالي في البلد لضمان عدم تكرار تلك الاحداث ابدا.

ومما يرتبط ارتباطا وثيقة بالفساد الاثر القسري لتجارة المخدرات. إن الزيادة في القنب وحشيشة الأفيون تم الابلاغ عنها في هذه الفترة يجب أن تكون تحذيرا، مع اقتصاد غير مشروع ويمثل عقبة امام التنمية المؤسسية والنمو المستدام. ومن المطلوب إيلاء اهتمام اكبر للتصدي لهذه الآفة – بما في ذلك من جانب المانحين الدوليين في جميع الجهود، بما في ذلك استخدام هذه البرامج بوصفها تدابير بناء الثقة لمكافحة المخدرات المنبثقة عن عملية اسطنبول.

وأخيرا، بالنسبة لمسألة ضمان اطار مؤسسي سليم، الاحظ أن التأخير المتطاول في اجراء عدد من التعيينات في الرتب العليا. وهذا يشمل متطلب دستوري لرئيس المحكمة العليا. وفي الوقت الذي يواصل فيه المجتمع المجني قلقه إزاء تمديد عملية التعيينات في لجنة حقوق الانسان المستقلة في افغانستان. كما تم توضيحه في طوكيو، فان حماية حقوق الانسان أمر حيوي بالنسبة لشرعية الدولة وحجر الزاوية في مشاركة الدولية المستدامة. إن المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي، ولا سيما في مجال حقوق النساء والفتيات، لا بد من تعزيزها وتوسيع نطاقها.

إن التقدم في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة يمكن الوقوف عليه في السنوات الثلاث الماضية، ولكن لا يزال تطبيقه غير متعادل. ولا يجري الإبلاغ الا عن حفنة من الحالات. بيد أنني اشعر بالتشجيع جراء ما يبدو أنه زيادة في الثقة لدى السلطات وبسبب المحاكمات الناجحة. وتعمل وحدة حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة للمساعدة في افغانستان على اجراء البحوث في ١٦ محافظة طيلة فترى عام وقد خلصت إلى أنه تم الابلاغ عن ٤٧٠ حالة من حالات العنف ارتكبت ضد المرأة، ويقوم المدعون العامون على تنظيم لوائح الاتهام في ١٦٣ حالة مع ادانات بلغت ١٠٠ حالة.

إن التحديات التي تواجهها النساء اللواتي يقمن بدور نشط في الحياة العامة لا يزال كانت قد برزت بصورة صارخة في هذه الفترة. بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر، قتلت امرأة شابة، انيسة، في بلدة كابيسا والتي كانت متطوعة ناشطة في مبادرات اللقاحات ضد الأمراض. وبعد عشرة أيام، وفي يوم الاحتفال بيوم حقوق الانسان، اغتيلت الرئيسية بالنيابة لإدارة شؤون المرأة في محافظة لقمان، وكانت سلفتها قد قتلت قبل بضعة أشهر.

إن المدنيين عموما يتحملون العبء الأكبر في حالات الصراع، وكما يذكر تقرير الأمين العام، فإن حركة التمرد هي التي تسبب بالأغلبية الحالات. وقد ردت قيادة طالبان بقوة على تقييماتنا بشأن سقوط ضحايا مدنيين. وندعم أنظمة التحقق لدينا والتعاريف القانونية الدولية للمدنيين. ولمحاسبة محاسبة كاملة ودقيقة عن جميع الحوادث التي تقع، بغض النظر عن مرتكبيها، فإن البعثة تحقق في جميع الادعاءات، بما في ذلك تلك المقدمة من حركة التمرد. ما زلنا على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف من أجل المساهمة في تقليص ومنع الاصابات في صفوف المدنيين وتوفير الإبلاغ الدقيق والصحيح قدر الإمكان.

وأرحب بزيادة الاهتمام بالجانب المهني لأفراد الشرطة بقيامهم بدور متميز في إنفاذ القانون عن دور افراد الجيش، وفقا لالتزامات طوكيو. وقد كرر وزير الداخلية الجديد أهمية مبادرات الشرطة المجتمعية في بناء الثقة العامة.

إن الوفاق الوطني والمصالحة، والسلام، والحكم الصالح والعدالة هي أعظم احتياجات أفغانستان. وعمل المجلس الأعلى للسلام يحظى بزخم متجدد بعد زيارته الإيجابية إلى باكستان، وقد يسرت بعثة الأمم المتحدة الجانب اللوجستي لتلك الزيارة. وقد تم ابراز المشاركة ال المستوى وتحقيق نتائج ملموسة في البيان المشترك. ويمكن للحوار المتسق بين الجيران الآن أن يساعد في بناء التفاهم المتبادل وتيسير جهود السلام والمصالحة واشراك حركة التمرد في ذلك.

إن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في افغانستان، دعما لجهود قيادة أفغانستان وتمشيا مع ولايتها، شجعت الأطراف الأفغانية، على استعداد لتيسير إجراء حوار أفغاني شامل، مما يفضي في نهاية المطاف إلى عقد جلسات الحوار ليصل في نهاية. ففي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقدت اجتماعات تشاورية استهلالية بين مختلف أصحاب المصالح الأفغان للمساعدة في تحديد التركيز وجدول الأعمال، والمشاركة وطرائق هذه العملية، ويتمثل المسار في الحوار بين الأطراف الأفغانية تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة، وهو حوار من المزمع عقده في تركمانستان في شباط/فبراير ٢٠١٣.

وأرحب باتخاذ القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، الذي يحدد دور قوي للحكومة الأفغانية، وينص على زيادة المرونة في الآلية لضمان منح استثناءات من حظر السفر المفروض على المتمردين الذين هم على استعداد للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

ويتطلب الحوار الاستكشافي إقامة اتصالات مع المحاورين المعترف بهم وهذا القرار ينشئ وسيلة أقل مشقة لضمان الامتثال.

إن أفغانستان تلتحق بشكل متزايد باتفاقات الشراكة للعمليات الاستشارية الإقليمية والمنظمات الإقليمية. وانتقلت عملية اسطنبول إلى إجراءات عملية بشأن تدابير بناء الثقة المتفق عليها. وظلت معالجة المسائل معا في الأفرقة العاملة الفنية عملية استشارية بحد ذاتها في تعزيز التعاون الإقليمي. وأتطلع إلى تأييد خطط التنفيذ في الاجتماع المقبل لكبار الموظفين الذي سيعقد في باكو في شباط/فبراير.

وتتمتع أفغانستان الآن بمركز مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون. وفي تطور جديد أضفت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان أيضا الطابع المؤسسي على الحوار مع المنظمة للمساعدة في البحث عن الدعم لتحقيق استقرار أفغانستان في إطار المنطقة.

وبالنسبة لنقل المسؤوليات الأمنية تسعى الحكومة الأفغانية لتأكيد ريادة أكبر لتيسير هذه العمليات المترابطة العديدة وأناشد التعاون من الدول الأعضاء. وقريبا سيعلن فخامة الرئيس كرزاي الشريحة ٤ لنقل المسؤوليات الأمنية.

ويلزم السلطات والطوائف الأفغانية أن تنخرط بشكل أفضل بشأن إغلاق أفرقة إعادة إعمار المقاطعات. وحتى الآن تنوعت بشكل كبير الاتصالات والتنسيق بشأن نقل الأصول والمهام.

وسيحدث انسحاب القوات الدولية وتقليص بعض جهود مشاريع تحقيق الاستقرار الكبيرة المدعومة عسكريا آثارا اقتصادية هامة. ويلزم ايلاء الاهتمام لمسألة الأسر المعيشية المستدامة. وإجمالا، تتعرض استدامة مكاسب التنمية للخطر بسبب ضعف نظم الحوكمة دون الوطنية وعدم كفايتها وانعدام الدعم من المستوى المركزي والقيود المتعلقة بالقدرات وعدم فعالية التخطيط على الجانب المدني.

ووجهت بعض النداءات إلى الأمم المتحدة من أجل تولي مهام ومشاريع جديدة. ولكن أساس الانتقال ذاته هو أن تكون الحكومة الأفغانية في الصدارة. ولا بد أن يكون هذا المقصد الأول. وبناء على طلب الحكومة الأفغانية، ستنظر الأمم المتحدة في تقديم المساعدة. ولكني أؤكد انه لا بد أن تكون المهام والجهود جزءا من الأولويات الوطنية الأفغانية المتفق عليها وان تتماشى مع ولايات الأمم المتحدة وقدراتها. وينبغي أن يعتبر هذا فرصة لإعادة توازن تقديم المساعدة الإنمائية، لمواءمتها بصورة أفضل مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.

وفي خضم هذا التركيز على بناء نظم التنمية المستدامة للمستقبل، يجب ألا تنسى الاحتياجات الإنسانية العاجلة. ولا تزال أفغانستان أحد أشد البلدان فقرا في العالم وهي تواجه احتياجات إنسانية متزايدة. وأشيد بأعمال الفريق القطري الإنساني في تعزيز تركيز أقوى وأكثر اتساقا على هذه الاحتياجات وبناء القدرات الأفغانية.

لقد كانت التبرعات للنداء الإنساني الموحد لهذا العام – التي بلغت نسبة ٤٨ في المائة من المبلغ المطلوب البالغ ٤٤٨ مليون دولار – مخيبة للآمال. وآمل أن يعزز المانحون الدعم في العام المقبل.

والأمر الأكثر إلحاحا أن فصل الشتاء القاسي في أفغانستان يمثل تحديا كبيرا في العديد من أجزاء البلد. ودأبت على العمل مع وكالات الأمم المتحدة لمحاولة كفالة تلبية احتياجات المعرضين للخطر. وبالتنسيق مع السلطات الأفغانية وفرت بصورة مسبقة المواد غير الغذائية، بما في ذلك الملابس والوقود، لتلبية ما يستجد من احتياجات بدءا من المستوطنات الحضرية العشوائية وانتهاء بالمناطق الجبلية النائية.

وفي ختام بياني، أود أن اشكر البعثة الدائمة لألمانيا بقيادة السفير فيتيغ على دعمها وإسهامها في عملنا جميعا بصفتنا حملة القلم لحافظة أفغانستان. كما أود أن اشكر جميع أعضاء مجلس الأمن المنتهية ولايتهم على دعمهم.

الرئيس: اشكر السيد كوبيس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم ووفد بلدكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ويؤكد وفد بلدي لكم على دعمنا الكامل وانتم تقودون أنشطة المجلس إلى اختتام ناجح. كما نشكر صديقنا العزيز السفير بوري ممثل الهند، وفريقه، على قيادتهما الممتازة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن أفغانستان؛ وأود أن اشكر الممثل الخاص كوبيس على تشريفه لنا بوجوده هنا اليوم. ونشعر بالامتنان له على إحاطته الإعلامية المتبصرة وقيادته المقتدرة لأنشطة الأمم المتحدة في البلد.

وقبل أحد عشر عاما من هذا الأسبوع ذاته، وبعد سقوط نظام طالبان، جرى التوقيع على اتفاق بون، الذي وضع خريطة طريق عملية مهدت الطريق لعهد جديد في تاريخ أفغانستان. وكان الاتفاق متعلقا بحركة وطنية متكاملة تهدف إلى إرساء قواعد السلام والاستقرار والديمقراطية، بمساعدة

المجتمع الدولي. وأنشئت إدارة مؤقتة، بقيادة الرئيس كرزاي. وكان حفل الافتتاح مفعما بحماس غير مسبوق، مع نهاية فترة حالكة للتراع والاضطرابات. وكنت حاضرا هناك، واذكر هذا اليوم وكأنه الأمس. وأتذكر بوضوح كيف أن ممثلي الشعب الأفغاني، من جميع مناحي الحياة، اجتمعوا ليعربوا عن شعورهم المشترك إزاء صعوبات الماضي وأملهم بمستقبل أفضل.

وقبل أحد عشر عاما، كنا دولة ضعيفة للغاية. وأدى بنا التراع والتدخل الأجنبي المتعاقب إلى أن نصبح دولة فاشلة ومجتمعا محطما. وكنا فعلا على شفا الانهيار. وكان من المستحيل أن نتغير بمفردنا. ولهذا السبب وضع المجتمع الدولي في محور جهودنا لتحقيق السلام والاستقرار. وفي ذلك العقد التاريخي، كافح المجتمع الدولي وأفغانستان معا، وعملا معا، وتكاتفا من أجل الهدف السامي لتحقيق السلام ومستقبل أفضل للشعب الأفغاني. وكانت إحدى أهم المشاركات الدولية في عصرنا، بتقديم أكثر من خمسين بلدا للدعم العسكري والمدني. وكانت انجازاتنا المشتركة تاريخية.

وفي وقت مبكر صباح هذا اليوم، وصلت من كابول، وهي مدينة وجدتها مفعمة بالحيوية ونابضة بالحياة، على عكس المدنية التي بدت ميتة قبل أحد عشر عاما. وقد تحسنت الحالة في البلد بقدر كبير. ومن دواعي الاعتزاز والشرف الكبير أن الملايين من أبناء أفغانستان الفتيات والصبيان يلتحقون بالمدارس، وملايين السكان يحصلون على الخدمات الصحية والملايين من الأشخاص ينتشلون من قبضة الفقر والتشرد. ولكن النجاح الأهم انه بعد أحد عشر عاما تتولى حكومة أفغانستان بمساعدة المجتمع الدولي المسؤولية عن بناء الدولة وعن تطبيع الحالة من خلال عملية الانتقال والتحول. وفكرة الانتقال كانت فكرة طرحت للمرة الأولى بعد الانتخابات الرئاسية الثانية في أفغانستان. وتحولت الآن إلى واقع سيمضي بنا إلى عقد التحول في ظرف عامين. ومن الضروري خلال الانتقال، وبعده، أن نكون نحن والمجتمع الدولي معا.

وإذ نقترب من عام ٢٠١٤، حينما تغادر القوات الدولية المقاتلة أفغانستان، يكتسب الانتقال زخما. وفي العامين المقبلين فان نقل المهام الأمنية بنجاح والأكثر أهمية التحضير السياسي الفعال سيمكناننا من بدء عقد من التحول، سنحقق فيه استقرار الحالة في أفغانستان. ولا يشكل التنفيذ المنتظم لنقل المهام الأمنية سوى نموذج للعديد من المكاسب التي تحققت حتى الآن. وباستكمال المرحلة الأولى تقريبا من مراحل العملية الانتقالية الخمس، فان الأغلبية الساحقة من سكان أفغانستان يقيمون حاليا في المناطق حيث تتولى قوات الأمن الأفغانية قيادة المسؤولية الأمنية. ويسرني أن أقول إن الأمن قد تحسن في المناطق حيث انتقلت المسؤولية الأمنية إلى القوات الأفغانية. ويعمل الجيش الوطني الأفغاني والشرطة بثقة وقدرات أكبر. وسيعلن رسميا انطلاق المرحلة الرابعة من نقل المسؤوليات الأمنية في الأيام المقبلة.

وإذ يمضي الانتقال قدما، نرى أن من الضروري أن تظل استدامة قوات الأمن الأفغانية تحظى بالأولوية. وكان مؤتمر قمة شيكاغو لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المعقود في أيار/مايو الماضي معلما بارزا في ذلك الصدد؛ ونحن نقدر الالتزامات التي تعهدت بها منظمة الناتو وغيرها من الشركاء بتقديم الدعم الطويل الأجل لجيشنا وشرطتنا. كما نتطلع إلى إنشاء الناتو بعثة جديدة في عام ٢٠١٤، وهي ستركز على التدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية.

والعملية الانتقالية ليست عملية أمنية فحسب. فمن أجل تطبيع الحالة في البلد وتحقيق الاستقرار، نحن بحاجة إلى وضع إطار سياسي شامل يوفر للبلد والمجتمع الدولي جدول أعمال جديدا في نهاية المرحلة العسكرية وفي بداية فترة تحويلية جديدة. وسيشتمل هذا الإطار على ثلاثة عناصر رئيسية على الأقل.

العنصر الأول هو التوافق الوطني في الآراء والمصالحة الوطنية. والشعب والقوى السياسية في أفغانستان يستعدان لبداية جديدة في البلد. والأغلبية المطلقة من الأفغان يرون أن مستقبلهم مرتبط باستمرار النظام الديمقراطي الذي أنشأناه على مدى السنوات العشر الماضية. وهناك شاغل يتشاطره جميع أبناء الشعب الأفغاني، وهو: ألا نخسر ما حققناه وألا نعود إلى الوراء، ولكن أن نواصل التحرك إلى الأمام. ومرة أخرى، كما حدث في بون قبل ١١ عاما، فإننا نرى آفاقا لظهور وحدة في الفهم بين مختلف القوى السياسية والتي يمكن أن تؤدي إلى وحدة المقصد وإلى الدخول في حوار وطني بناء يهدف إلى إنقاذ المستقبل.

واستراتيجيتنا الكبرى للمصالحة الوطنية في صلب هذا الحوار. وقد اكتسبت عملية السلام زخما في أعقاب الزيارة التي قام بها المجلس الأعلى للسلام، برئاسة سعادة السيد صلاح الدين رباني، إلى إسلام آباد في الشهر الماضي. وخريطة طريق عملية السلام، التي قُدمت إلى حكومة باكستان خلال الزيارة، توفر إطارا موجزا للعمل الفعال الذي يركز على إطلاق سراح بعض عناصر حركة طالبان المحتجزين في باكستان وإقامة اتصالات مباشرة مع قادة طالبان ذوي النفوذ وتوفير ممر آمن لمفاوضي طالبان ومواصلة محادثات السلام مع جماعات المعارضة المسلحة التي تشمل حركة طالبان، ولكنها لا تقتصر عليها.

وقبل أسبوعين فقط، قام معالي وزير الخارجية رسول بزيارة إلى إسلام آباد حيث عقد مناقشات مكثفة حول التعاون الثنائي وسبل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خريطة الطريق لعملية السلام.

وبينما تمضي عملية المصالحة التي يقودها الأفغان قدما، سنواصل الاعتماد على دعم المجتمع الدولي بأسره والأمم المتحدة على وجه الخصوص. ونحن نتطلع إلى المجلس لمساعدتنا في تسريع جهودنا بتلبية طلباتنا لرفع الأفراد المعنيين من القوائم ولاستثنائهم من حظر السفر. ونسلم ونرحب، مع التقدير، بأن القرار اللاحق للقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) يتضمن على نحو كاف أفكار وتوصيات الحكومة الأفغانية للمساعدة في النهوض بالجهود التي نبذلها لتحقيق السلام والمصالحة. ونتوجه بشكر خاص إلى زملائنا في بعثة الولايات المتحدة على جهودهم في صياغة القرار وإلى المجلس بأسره على روح التوافق والتعاون البناءة التي ظهرت أثناء المفاوضات.

ويتعلق العنصر الثاني بالانتخابات. ففي نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، ستختار أفغانستان قيادتها الجديدة، وذلك قبل شهور قليلة فقط من رحيل القوات المقاتلة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عن البلد. وبإجراء الانتخابات وانتهاء المرحلة العسكرية من الدعم الدولي، يتكشف فصل جديد في أفغانستان، فصل يتميز بالسيادة والاعتماد على الذات وتطبيع الحالة. والأعمال التحضيرية الجارية تتم تحت قيادة أفغانية ويديرها الأفغان. والمجتمع الدولي يساعدنا في هذه الانتخابات الهامة. وشرعت اللجنة الانتخابية المستقلة الأفغانية، بدعم من حكومة أفغانستان، في الأعمال التحضيرية للانتخابات على نحو مسؤول بالإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات وبالتركيز على جميع جوانب العملية التحضيرية – من سياسية وتقنية ومالية – قبل الموعد المقرر بوقت كاف.

وربما يساعد تخطيطنا الجاد على تعزيز يقين الشعب الأفغاني في ما يتعلق بالعملية الانتقالية السياسية. والبرلمان ينظر حاليا في مشروع القانون الانتخابي. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن الانتخابات ستكون حجر الزاوية لعملية الانتقال السياسي. ويمكن أن تصبح الانتخابات مسرحا جديدا لتوافق الآراء والوحدة على الصعيد الوطني، وذلك في تجسيد لرؤيتنا المشتركة لبلد ينعم بالاستقرار والسلام. وستكون فرصة

لاختبار جهودنا الدؤوبة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

والعنصر الثالث هو التعاون الدولي والإقليمي. والجوانب الرئيسية للوثيقتين الختاميتين لمؤتمري شيكاغو وطوكيو لم تهتم بالأمن فحسب، ولكن أيضا بالضمانات السياسية للمستقبل. وقد تكاتف المجتمع الدولي والأفغان لبناء شراكات ولضمان النجاح في تحقيق أهدافنا المشتركة. وأكدت القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقرارات الجمعية العامة بشأن أفغانستان مجددا وجود توافق عالمي في الآراء على دعم المرحلة الانتقالية ومساعدة أفغانستان في الأجل الطويل. ونأمل أن يستمر هذا التأكيد للدعم الدولي.

وفي إطار شراكتنا الطويلة الأجل مع المجتمع الدولي، دخلنا في عدد من اتفاقات الشراكة الثنائية والاستراتيجية. ونحن نناقش مع الولايات المتحدة تفاصيل تعاوننا الأمني، تمشيا مع شراكتنا الاستراتيجية. وتجري مناقشات مماثلة مع شركائنا في حلف الناتو حول نطاق وشكل بعثة جديدة للتدريب والمشورة والمساعدة. وفي مطلع الشهر المقبل، سيزور الرئيس كرزاي الولايات المتحدة تلبية لدعوة من الرئيس أوباما. ونحن نتطلع إلى هذه الزيارة، التي ستسهم إلى حد كبير في معالجة القضايا الرئيسية في سياق شراكتنا الطويلة الأجل.

في الوقت نفسه، نرى تقدما ملحوظا في علاقاتنا مع جيراننا وفي توسيع نطاق التعاون الإقليمي وتعزيزه. وقد اتخذت العلاقات مع باكستان شكلا جديدا يتسم ببناء الثقة. وفي الشهور الأخيرة، ساعدتنا الاتصالات التي جرت على مستويات عالية في التركيز على مجالات ملموسة للتعاون، بما في ذلك جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز عملية السلام.

كما أننا نركز بوجه خاص على العلاقات مع الشركاء الآخرين في المنطقة. والتعاون الإقليمي عنصر حاسم لمستقبل السلام والأمن في أفغانستان، وهو يتخذ شكلا جديدا فيما تمضي عملية اسطنبول قدما بسرعة. وكان المؤتمر الوزاري لقلب آسيا، الذي عقد في كابول في حزيران/يونيه، إيذانا ببدء مرحلة تنفيذ العملية. وأكد المؤتمر على القضايا الثلاث الرئيسية المتمثلة في التشاور السياسي وبناء الثقة ودور المنظمات الإقليمية في إحراز تقدم باتجاه منطقة تنعم بالسلام والازدهار وتتميز بتزايد الثقة والتعاون المشترك. وحُددت سبعة تدابير لبناء الثقة تغطي طائفة واسعة من المجالات. وتم وضع عدد من خطط العمل لتنفيذ تدابير بناء الثقة. ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لعملية اسطنبول، المزمع عقده في أستانا في كازاخستان في نيسان/أبريل المقبل.

وأفغانستان تنظر إلى المرحلة الانتقالية باعتبارها فرصة لوضع حد للحرب ووسيلة لضمان تحقيق الاستقرار والرخاء. والعملية الانتقالية تعني أيضا مواصلة شراكتنا مع المجتمع الدولي والوفاء بالتزامنا ببناء مستقبل أكثر أمنا وأمانا وازدهارا للشعب الأفغاني. وكان مؤتمرا بون وطوكيو من المعالم البارزة في هذا الصدد، حيث رسما وحددا طابع الشراكة الطويلة الأمد بين أفغانستان والمجتمع الدولي للمضي قدما. وعلى أساس إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، سنعمل من أجل التصدي لبقية التحديات من خلال تعاون أكثر توجها نحو تحقيق النتائج ومع التركيز بوجه خاص على ضمان تلبية التوقعات المتبادلة.

وأود أن اختتم بالقول إننا قطعنا شوطا طويلا في مسعانا المشترك. وبعد مضي ١١ عاما، تمضي أفغانستان في طريقها إلى عهد جديد، حيث تعيد تأكيد وضعها بوصفها بلدا مستقرا ومزدهرا ومعتمدا على نفسه تماما، قادرا على تلبية احتياجات المواطنين الأفغان في جميع القطاعات. وتحقيق أفغانستان للملكية والقيادة الكاملتين يمثل هدفا مشتركا لأفغانستان وشركائها الدوليين، وهو هدف يجب أن نعمل معا من أجل تحقيقه خلال عقد التحول هذا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر صديقي العزيز السفير فيتيغ وفريقه في البعثة الألمانية على الطريقة القديرة التي قاد بها أعمال المجلس بشأن أفغانستان على مدى العامين الماضيين.

وكانت مسؤوليتي قول ذلك، إذ نقترب من نهاية الشهر، عندما تنتهي أيضا العضوية غير الدائمة لألمانيا.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة. واسمحوا لي أيضا، قبل انتهاء عضويتنا في المجلس بوقت قصير، الإشادة به شخصيا وبمجمل موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على التزامهم وعلى عملهم المتفاني الذي يقومون به في ظروف صعبة للغاية أحيانا.

وأؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيجري الإدلاء به لاحقا خلال هذه المناقشة.

يأتي هذا النقاش في نهاية عام حاسم بالنسبة لأفغانستان. وعلى مدى الإثني عشر شهرا الماضية، انخرطت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في سلسلة من المؤتمرات التي عقدت في بون، وشيكاغو وكابول وطوكيو. وأكدا من جديد التزاماتهما المتبادلة على المدى الطويل بإحلال الأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان طوال عقد التحول. ويتمثل التحدي المقبل في التنفيذ السريع والشامل للقرارات التي اتخذت خلال تلك المؤتمرات. وأود التطرق إلى ثلاث مسائل رئيسية في ذلك الصدد.

المسألة الأولى هي مسألة الانتخابات. يشكل إجراء انتخابات رئاسية وبلدية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة، في عام ٢٠١٤ أمرا حاسما فيضمان شرعية الانتقال السياسي. وفي ذلك السياق، نرحب بإعلان الحكومة الأفغانية بأنها سوف تعقد تلك الانتخابات بالتزامن في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. لكن لا تزال التحديات قائمة، فيما يتعلق بتسجيل الناخبين والإطار القانوني. إننا نشجع جميع المؤسسات الأفغانية ذات الصلة على مواصلة جهودها للإعداد للانتخابات بطريقة منسقة على نحو فعال، عاملة في اتجاه تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إجراء انتخابات ذات مصداقية. ويمكن للبعثة الاضطلاع بدور مفيد في دعم حكومة أفغانستان في استعداداتها. ولذلك فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته السلطات الأفغانية بطلب دعم البعثة للانتخابات التي ستجري خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثانيا، نحن نرحب بالدور الرائد لحكومة أفغانستان فيتمكين ووضع الإطار الهيكلي لتنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر طوكيو. إن اللجان التوجيهية السياسية والتقنية، التي تعمل تحت مظلة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، ستكون أساسية فيزيادة تحسين فعالية التعاون الإنمائي. وتتطلع ألمانيا إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بصفتها دولة عضوا في تلك اللجان، التي عقدت بالفعل اجتماعاتها الأولى.

ثالثا، يشكل إرساء بيئة أمنية مستقرة، كما نعلم جميعا، أمرا بالغ الأهمية في تحقيق هدف الأفغان، المتمثل في مواصلة التطور في اتجاه تأسيس بلد ديمقراطي ناجح اقتصاديا. لذلك، فإننا نرحب بالانخفاض المستمر والكبير في الحوادث الأمنية في أفغانستان. وتظل ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية.

وسوف تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم خلال عقد التحول القادم. وثمة العديد من المهام الأساسية والصعبة بالنسبة للبعثة: دعم التحضير للانتخابات المقبلة، وحماية وتعزيز المكاسب التي جرى تحقيقها في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص، ودعم الحكومة الأفغانية فيضمان التنسيق الفعال بين المانحين والحكومة. وستواصل ألمانيا بالتالي تقديم دعمها الكامل للبعثة فيتنفيذ ولايتها.

وأود في الختام اغتنام هذه الفرصة لأشكر بحرارة زملاءنا الأفغان، السفير تانين وفريقه، على ثقتهما وصداقتهما على مدى العامين الماضيين، اللذين تشرف خلالهما بلدي بعضوية المجلس والإمساك بهذا الملف الهام. وستواصل ألمانيا دعم أفغانستان وشعبها على الطريق نحو إحلال الأمن والاستقرار والتنمية بقيادة أفغانية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية ورئاسته المقتدرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ودعمت باكستان دائما عمل البعثة وسهلته. وتشجعنا أيضا تعليقات السيد كوبيتش الإيجابية بشأن أفغانستان، حتى عند مواجهة الحكومة الأفغانية مشاكل عويصة. ونرحب بسعادة السيد ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان بيننا، ونقدر البيان البالغ الأهمية الذي ألقاه اليوم.

كما أن البعثة بحاجة إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغية ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لولايتها الصعبة. وينبغي ألا يؤثر خفض الميزانية على مهامها الأساسية. وبولاية مجددة، منذ شهر آذار/مارس، واصلت البعثة تأييد العملية الانتقالية. كما ينبغي لدور البعثة التطور تبعا للحالة الميدانية، والوقائع الناشئة وقبل كل شيء تطلعات شعب أفغانستان.

وسيكون الدور المستقبلي للأمم المتحدة في أفغانستان مهما للغاية، خاصة في أعقاب خفض وسحب القوات الدولية في عام ٢٠١٤. إننا نحث على استمرار مشاركة الأمم المتحدة في خمسة مجالات أساسية: وهي دعم المؤسسات الحكومية، وتسهيل عملية السلام والمصالحة ومكافحة المخدرات، وعودة اللاجئين وإعادة تأهيلهم، وتنسيق المعونة الإنسانية، خصوصا المعونة الغذائية.

إن باكستان تعيد التأكيد على ضرورة الحفاظ على الفوائد السياسية والمالية الحالية المترتبة عن العملية الانتقالية، بغية وضع أفغانستان على المسار الصحيح. وفي ذلك الصدد، يوفر مؤتمر طوكيو وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة آلية مفيدة للمسؤولية المشتركة. ويكتسي الدعم الدولي واستثمار القطاع الخاص في أفغانستان على المدى الطويل، أهمية بالغة. وينبغي ألا يحد إجهاد المانحين والقيود المالية في المناخ الاقتصادي الدولي الحالي من التمويل في مجالات المساعدات المهمة المقدمة إلى أفغانستان.

لقد أبرزنا على الدوام قيمة الحوار والمصالحة في معالجة مسألة الأمن في أفغانستان، وفي تغيير القوى المحركة الكامنة للتراع في أفغانستان. وتشكل عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية أساس هذا الحوار.إنها تسعى بحق إلى معالجة الأسباب الجذرية للأمن ومعالجة الطبيعة الأساسية للصراع في أفغانستان.

إن باكستان تدعم عملية السلام التي يقودها أفغان. ونحن نؤيد تماما الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان تحت القيادة المتبصرة للسيد صلاح الدين رباني. وكانت زيارته الأخيرة لإسلام آباد مثمرة وناجحة. وستواصل باكستان الإسهام في عملية السلام. وينبغي أن تستمر الجهود المبذولة في ذلك الصدد، وينبغي أن تستند إلى التزامات قوية وخطوات ملموسة من جانب جميع أصحاب المصلحة. ونأمل في أن اتخاذ القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢) بالإجماع، سينشط عملية السلام. وسيتم ضمان استدامة جهودنا، إذا ما اشترك جميع أصحاب المصلحة في نفس أهداف المصالحة. ويتعين على الشركاء الدوليين لأفغانستان الاضطلاع بدور حاسم في تيسير الوصول إلى نقاط التلاقي والحد من الخلافات.

والتحديات في أفغانستان تتطلب نهجاً إقليمياً شاملاً. وسنظل نؤكد دائماً على أهمية الوحدة الإقليمية في التعامل مع تحديات الأمن والتنمية في أفغانستان. وباكستان تشارك في عدد من المبادرات الإقليمية المهمة بشأن أفغانستان التي ترمي إلى مزيد من التواصل الإقليمي للنهوض بالتعاون الاقتصادي

والتجاري، إلى جانب القضاء على آفات المخدرات غير المشروعة والإرهاب والتطرف.

وفي الأسبوع الماضي، أعادت القمة الثلاثية بين أفغانستان وتركيا وباكستان التأكيد على رؤيتنا للتعاون الإقليمي من خلال الحوار الرفيع المستوى والتعاون الأمني والشراكة في التنمية الاقتصادية. وشارك الرئيس آصف علي زرداري في القمة وعقد اجتماعات هامة مع الرئيس حامد كرزاي والرئيس عبد الله غول. والرؤساء الثلاثة يتشاطرون ويؤيدون رؤية مشتركة للسلام والتقدم في أفغانستان، وقال الرؤساء الثلاثة، وخاصة رئيسا أفغانستان وباكستان، إنهم سيعملون معاً من أجل استقرار المنطقة برمتها.

وفي الشهر الماضي، نظمت باكستان مؤتمراً وزارياً إقليمياً بشأن مكافحة المخدرات، شارك فيه ١٣ بلداً. ويسعى الإعلان الصادر عن المؤتمر إلى إنشاء فريق اتصال إقليمي لمكافحة المخدرات في إطار نهج إقليمي شامل. ويرسم الإعلان خريطة طريق عملية على أساس آجال زمنية متفق عليها.

وعلاقات باكستان الثنائية مع أفغانستان تنطلق من الشعور بالمصير المشترك. وتعاوننا يمتد عبر نطاق كامل من العلاقات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية. وهناك حوار مستمر وتبادل منتظم للزيارات، بما في ذلك على أعلى المستويات. وبلغ حجم تجارتنا الثنائية الموثقة ٢,٥ بليون دولار، والهدف الذي حددته قيادتنا يتمثل في مضاعفة هذا الرقم بحلول عام ٢٠١٥. ومساعدتنا الثنائية لأفغانستان هي الأكبر مقارنة بمساعدتنا لأي بلد آخر. والاتصالات البرلمانية بين البلدين تعزز التفاهم المشترك والنوايا الحسنة.

وفي مجال الأمن، سعت باكستان دائماً إلى مشاركة أوثق مع أفغانستان وشركائها الدوليين فيما يتعلق بالأمور الحقيقية التي تتجاوز الجدل العقيم. ومراقبة التحركات غير المشروعة عبر الحدود أمر حيوي الأهمية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتهريب التجاري. وتلك مسؤولية مشتركة ينبغي تنفيذها بصرامة أكبر. وقد أقامت باكستان أكثر من ١ ٠٠٠ موقع على طول حدودنا مع أفغانستان. وينتشر أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ من القوات الباكستانية على جانبنا من الحدود، بكلفة مالية كبيرة. وينبغي أن يضاهى ذلك على الجانب الآخر من الحدود الدولية.

وتعاوننا العسكري والاستخباراتي القائم مع النظراء الأفغان والدوليين في ازدياد. واللجنة الثلاثية، التي تضم ممثلين لأفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، آلية فعالة لمثل هذا النوع من التعاون.

وكثيراً ما تلقي التحديات الأمنية والسياسية بظلالها القاتمة على الأوضاع الإنسانية في أفغانستان. وهذا من قبيل سوء الطالع، لأن البلد ما زال يعاني من الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي ومن وطأة الصراع. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن التمويل الإنساني في أفغانستان شهد عجزاً بلغت نسبته ٥٠ في المائة، من ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٤٨٤ مليون دولار هذا العام. وهذا أمر يقلق أفغانستان وجيرانها المباشرين. ونهيب بمجتمع المانحين تعويض هذا النقص والحد من أثره على أضعف الشرائح من السكان.

ومن خلال استضافة ما يزيد على ٣ ملايين لاجئ أفغاني، تخفف باكستان العبء الإنساني عن أفغانستان بتكلفة اقتصادية واجتماعية هائلة نتحملها. وبعد عشر سنوات من جهود بناء الدولة في أفغانستان، بمساعدة دولية، ينبغي إعادة أعداد أكبر من اللاجئين إلى ديارهم. وتهيئة عوامل جذب في أفغانستان جزء من استراتيجية حل مشكلة اللاجئين الأفغان المتفق عليها في جنيف هذا العام. ونحن نتطلع إلى تنفيذها بشكل سلس.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير بيتر فيتيغ، ممثل ألمانيا، ووفده على إدارة عمل المجلس فيما يتعلق بأفغانستان خلال العامين الماضيين. ولما كانت هذه آخر جلسة عامة مقررة للمجلس هذا العام، أود أيضاً أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لوفود ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند على إسهاماتهم القيمة كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ونحن نعتز بتقاسم طاولة مجلس الأمن مع تلك الوفود في عام ٢٠١٢.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للممثل الخاص يان كوبيس على إحاطته الإعلامية وعمله الممتاز وقيادته القديرة، وأرحب أيضاً بالسفير تانين في المجلس وأشكره على إسهامه الهام. لقد قدما في بيانيهما صورة واضحة وشاملة لأفغانستان اليوم: الإنجازات التي تحققت وما تبقى من تحديات.

وسوف أقتصر على بعض النقاط التي ترى البرتغال أن لها أهمية خاصة، وإذ أفعل ذلك، أود أن أضيف أن البرتغال تتفق مع الآراء الواردة في البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

ترى البرتغال أن عملية الانتقال تؤدي دوراً محورياً في حاضر ومستقبل أمن أفغانستان واستقرارها. وبتولي المسؤولية الكاملة عن الأمن تدريجياً، تتغلب السلطات الأفغانية على تحديات هائلة وتعزز دورها داخل أراضيها وإزاء السكان الأفغان. والقيادة والملكية الوطنيتين في مجالي الحكم والتنمية يتيحان لأفغانستان أن تتبوأ الدور الذي رسمه لها التاريخ والجغرافيا والذي ينشده الشعب الأفغاني لبلده – جسر بري يربط بين شرق وغرب ووسط وجنوب آسيا، تعيش في سلام مع جيرانها، وعنصر سلام وأمن ورفاه للمنطقة برمتها.

وللمجتمع الدولي مصلحة جلية في نجاح المسار الذي اختاره الشعب الأفغاني لبلده. والالتزام الدولي، الذي تجسد في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونشاط عدد لا بأس به من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأيضاً من خلال التعاون الثنائي والمنظمات غير الحكومية، كل ذلك يوفر الدليل الملموس على أن أفغانستان لن تُترك وحدها عند إعادة نشر الوجود العسكري واتخاذه تشكيلا ودوراً مختلفين. ويجب أن يكون هذا النشاط حراً وغير مقيد، ولا بد من ضمان أمن من يقومون به وحماية نشاطهم.

إن تنفيذ الأطر المتعددة التي ما زالت قيد المناقشة أو القائمة بالفعل يقتضي تهيئة ظروف أساسية لا بد أن تكفلها السلطات الأفغانية بالدرجة الأولى. وتحقيقاً لذلك، يجب أن تعمل الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الثنائيين والدوليين المتعددي الأطراف، كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وغيرهما، على تنسيق عملهم بغية تعظيم الاستفادة من الموارد الشحيحة بالفعل.

والتطورات الأخيرة في الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي، كزيارة مجلس السلام الأعلى إلى باكستان، جديرة بالتنويه أيضاً كمثال واضح على جهود المصالحة التي يقودها الأفغان والتي تشمل الجيران المباشرين أيضاً. والبرتغال تثني على تلك الجهود وتعرب عن أطيب تمنياتها بالتوفيق. وكما أشار الأمين العام في تقريره:

> ”العمل على المدى الطويل والمستمر أمر حيوي الأهمية لبناء فهم مشترك، والتوصل، في نهاية المطاف، إلى حلول مشتركة“ (S/2012/907، الفقرة ٥٦).

أخيراً، أنتقل إلى مسألة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أفغانستان، وهما مجالان اتخذت فيهما خطوات كبيرة، ولكن ما زال هناك عمل كثير ينتظر الإنجاز. وأبدأ بترديد البيان الصادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

ويندد فيه بأشد العبارات باغتيال ناشطة قيادية في مجال حقوق المرأة مؤخراً.

وقتلت ناجية صديقي، رئيسة إدارة شؤون المرأة في مقاطعة لغمان، بالرصاص في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وهي الرئيسة الثانية لتلك الإدارة التي تقتل في مقاطعة لغمان في أربعة أشهر فقط. ونحث السلطات الأفغانية على ألا تدخر وسعا في العثور على قتلتها، كي تثبت مسؤولية الأشخاص عن الجرائم التي يرتكبونها، وخاصةً الذين يستهدفون المرأة على وجه التحديد في أفغانستان، إلى جانب تقديمهم إلى العدالة.

وتلك الخسارة المأساوية مؤشر آخر على أن أعداء النظام الدستوري الذي قبله الشعب الأفغاني ينظرون إلى حقوق المرأة ومشاركتها السياسية على أنها تهديد واضح لأهدافهم السياسية، مع استهداف الذين يتمتعون بالشجاعة الكافية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها علناً. وكفاح هؤلاء إنما هو كفاحنا نحن أيضا. وليس ثمة مجال للمساومة في المسائل التي تتعلق بالمبادئ والقيم المشتركة.

وأختتم بتكرار التأكيد على دعم بلدي لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وللممثل الخاص للأمين العام. فقد شهدت البرتغال على مدى العامين الماضيين بداية عملية الانتقال وتعزيزها، وعقد مؤتمرات القمة، كتلك التي عقدت في اسطنبول وبون وطوكيو وشيكاغو، وأسفرت جميعا عن توليد طاقة جديدة أو إضافية لتعزيز أشكال التعاون الدولي مع أفغانستان على نحو متبادل. ويسرنا أيضا أن نذكر مؤتمر قمة لشبونة لعام ٢٠١٠ بين تلك المؤتمرات، إذ اتخذت فيه قرارات حاسمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان. ونؤمن إيمانا صادقا علاوة على أملنا بأن نتمكن من رؤية تحقيق الاستقرار والنمو في أفغانستان على نحو مستمر، وفقا لإرادة الأفغان أنفسهم، فضلا عن الدعم الثابت من أصدقاء أفغانستان وحلفائها العديدين.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بالممثل الخاص كوبيتس لدى عودته إلى المجلس ونشكره على إحاطته الإعلامية اليوم. ونعرب عن تقديرنا العميق له، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولفريق الأمم المتحدة القطري لخدمتهم المستمرة للشعب الأفغاني. ونشكر السفير تانين لتشاطر آرائه. وكما هو الحال دائما، فنحن نقدّر تعاونه الوثيق مع مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر السفير فيتيغ لقيادته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وللقرارات ذات الصلة بأفغانستان التي اتخذها المجلس على مدى العامين الماضيين.

سأتناول اليوم استمرار عملية الانتقال في أفغانستان، إلى جانب التطورات الحاصلة مؤخرا في عملية السلام التي تقودها أفغانستان، فضلا عن الحاجة إلى إطلاق جهود تخطيط قوية لدور الأمم المتحدة في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

تواصل أفغانستان اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تنفيذ عملية الانتقال الأمني والسياسي في عام ٢٠١٤. ويحرز الانتقال الأمني تقدما على النحو المخطط له بمشاركة أكثرمن ٧٥ في المائة من سكان أفغانستان الذين يقيمون الآن في المناطق الأفغانية الآمنة التي يقودها الأفغان - بما في ذلك جميع عواصم المقاطعات. وعلى النحو الذي تم التعهد به في شيكاغو هذا العام، فإن المجتمع الدولي ملتزم بتقديم المساعدة المستمرة إلى الأمن في أفغانستان. وتعهدنا في طوكيو أيضا بتقديم الدعم الإنمائي إلى أفغانستان في سياق إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتدل تلك الإجراءات على التزام المجتمع الدولي الثابت بدعم الشعب الأفغاني أثناء عملية الانتقال وعقد التحول معاً. وقد كرر الرئيس أوباما التأكيد على التزام الولايات المتحدة في أيار/مايو بتوقيعه على اتفاق الشراكة الاستراتيجية في بلدنا.

وباقتراب إجراء الانتخابات الأفغانية في عام ٢٠١٤، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية لإجراء

انتخابات شاملة، وشفافة وذات مصداقية. وستساعد تلك الانتخابات – على النحو الذي تم تأكيده في مؤتمر طوكيو – على بناء نظام سياسي يعكس تعددية المجتمع ويواصل الاستناد إلى الدستور الأفغاني بصورة ثابتة. ونقدر الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني الأفغاني في الأعمال التحضيرية. ونقدّر بطبيعة الحال العمل الذي تؤديه الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية.

وأظهرت جهود إقليمية مؤخرا في مجال التنمية الاقتصادية أيضا مؤشرات مشجعة، مثل التركيز الاقتصادي وتدابير بناء الثقة الواردة في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. ونرحب بالاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في أستانا في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣.

وإذ تتطلع أفغانستان إلى تحولات أمنية وسياسية في عام ٢٠١٤، فإن إجراء حوار سياسي شامل بين الأفغان هو أضمن طريق لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل. وقد ناقش الرئيس أوباما – أثناء زيارته لأفغانستان في أيار/مايو – أهمية مواصلة عملية مصالحة وطنية بقيادة أفغانية. وقد كرر المجتمع الدولي تأكيده على دعم عملية السلام والمصالحة في بون في عام ٢٠١١ وفي طوكيو في عام ٢٠١٢ وقد تشجعنا بالإحاطة الإعلامية التي أدلى بها رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، رباني، أمام اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ الشهر الماضي. ويواصل الأفغان الجلوس بعضهم إلى بعض من أجل تحديد مستقبل بلدهم. ومن الأهمية بمكان أن تُسمع جميع الأصوات. ونرحب بالمنتدى الذي عقد في كابول هذا الشهر، الذي اجتمع فيه الزعماء والبرلمانيون الأفغان مع ممثلات لمجالس السلام على مستوى المقاطعات وممثلات للمجلس الأعلى للسلام لمناقشة استراتيجيات بشأن إدماج وجهات نظر المرأة في عملية المصالحة. ونتطلع أيضا إلى خطط بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإجراء حوار تكميلي وطني على مسارين.

ونقدر الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية. وسيكون دعمها حاسما لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وقد كانت الزيارة التي قام بها رباني – رئيس المجلس الأعلى للسلام – لإسلام آباد في تشرين الثاني/نوفمبر والبيان المشترك الناجم عن تلك الزيارة بمثابة رسالة قوية إلى المنطقة. ونرحب بمشاركة باكستان وبدعوتها إلى جلب طالبان إلى طاولة مفاوضات السلام.

وقد ساعد مجلس الأمن في تلك العملية من خلال دعم وتعزيز المصالحة التي تقودها أفغانستان عبر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨. وقد أثبتنا التزامنا مجددا هذا الأسبوع بولاية اللجنة فيما يتعلق بفرض جزاءات ضد الأشخاص ذوي الصلة بحركة الطالبان، الذين يشكلون تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، فضلا عن تشجيع الذين تفرض بحقهم جزاءات على المصالحة. ويتعين على الذين يرفضون المشاركة بصورة جدية في المصالحة أن يدركوا أن مجلس الأمن سيواصل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع قدرتهم على تنفيذ هجمات عنيفة في أفغانستان. وفي هذه المرحلة فإن وفاء طالبان بالتزاماتها وقرارها المضي قدما متروكان لها.

ونظرا للتحولات الأمنية والسياسية الجارية، فإننا نرى أن الوقت قد حان لبدء المناقشات بشأن دور الأمم المتحدة، بما في ذلك دور البعثة ووكالات الأمم المتحدة فيما بعد عام ٢٠١٤. فقد كان دعم الأمم المتحدة لا غنى عنه، وسيظل على ما هو عليه في المستقبل. ونتطلع إلى أن تتشاور الأمم المتحدة مع الأفغان والمجلس، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدول الأعضاء فيما يتعلق بتخطيط رؤية متكاملة لتقديم الدعم للشعب الأفغاني في الأجل الطويل.

ويقينا فإن مستقبل أفغانستان أمر يحدده الأفغان أنفسهم. وهم بحاجة إلى إجراء محادثات صعبة بشأن كيفية بناء مجتمع شامل يعكس احتياجاتهم ورغباتهم. وتواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم إليهم وترحب بالإسهامات القيّمة للأمم المتحدة في تلك الجهود.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في توجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. وأشكر السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره االصادر مؤخرا (S/2012/907). ونحن ممتنون بشكل خاص للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يان كوبيتس، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

ومع اقتراب نهاية عام ٢٠١٢ فإن مناقشة اليوم توفر لنا فرصة لتقييم الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي في أفغانستان. وتشير لمحة عامة إلى أن المجتمع الدولي قد حقق إنجازات هامة في أفغانستان هذا العام على الطريق الطويل نحو التقدم وتحقيق السلام والأمن في البلد.

وقد جدد المجتمع الدولي – في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في بون وشيكاغو وطوكيو، وعلى المستوى الإقليمي أيضا، عبر المؤتمرات التي عقدت في اسطنبول وكابول – التزامه بتحقيق السلام والأمن والتنمية في أفغانستان. ويتسم تحقيق الالتزامات المنبثقة عن مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان بأهمية بالغة لكفالة الاستدامة المالية لأفغانستان وسعيها للاكتفاء الذاتي. واكتسب التعاون الإقليمي أيضا زخما جديدا بموجب عملية ''اسطنبول قلب آسيا'' وغيرها من العمليات الإقليمية. وكان مؤتمر قمة دلهي للاستثمار بشأن أفغانستان، الذي عقد في ٢٨ حزيران/يونيه واستضافته الهند مسعى هاما في تركيز الاهتمام الإقليمي والدولي على الاستثمار في أفغانستان، بما له من إمكانات تتصل بتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في أفغانستان خلال الفترة الانتقالية.

وتتطلع أفغانستان إلى عقد انتخابات رئاسية ومحلية متزامنة في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويتوقع لها أن تكون خطوة هامة أخرى نحو توطيد الديمقراطية في أفغانستان.

وسط هذه التطورات البارزة، لا تزال أفغانستان تواجه إرهابا يهدد وجودها. ولا تزال البنية التحتية للإرهاب سليمة في المنطقة، معتمدةعلى الدعم الإيديولوجي والمالي واللوجستي القادم من خارج الحدود. إن شبكة الإرهاب، التي تضم عناصر من تنظيم القاعدة، وحركة طالبان، وجماعة لاشكار إ تويبا، وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة، تنشط في المنطقة، وهي بعيدة كل البعد عن أن تكون معزولة. ومع أن الوضع الأمني لا يزال هشا، فإن عملية سحب القوة الدولية للمساعدة الأمنية تجري على قدم وساق. وفاقم ذلك من حالات عدم اليقين، في ظل احتمال نشوء فراغ أمني يترافق مع انكماش اقتصادي تشهده أفغانستان، ما يمكن أن يقوض المكاسب التي حققناها معا بشق الأنفس خلال العقد الماضي. يجب أن تكفل عملية الانتقال الأمني السلامَ والأمن الدائمين لجميع فئات المجتمع الأفغاني.

لقد جددنا قبل يومين فقط ولاية نظم الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) (انظر S/PV.6890). من المهم، في أداء نظم الجزاءات، ضمان عدم إضعاف مكافحة الإرهاب. الروابط بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان روابط حقيقية، ولا يمكن أن نتجاهلها. يعترف قرارا مجلس الأمن (٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢))، اللذان اعتمدا مؤخرا، اعترافا واضحا بذلك الجانب، ولقد كلفا فريق الرصد بتقديم تقارير دورية في هذا الشأن.

وبينما تنهض أفغانستان بمهمة المصالحة الوطنية وفقا للمعايير المنصوص عليها في بيان كابول، فإننا ندعم دعما تاما جهود بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، باعتبارها عنصرا حاسما في الجهود الدولية لدعم البلد. التعاون والتواصل الإقليميان عنصران حاسمان للتقدم السياسي والاقتصادي في أفغانستان. ونحن ندرك تماما أن الحيوية الاقتصادية لأفغانستان تعتمد على اندماجها الكامل في محيط جوارها، بحيث يمكنها أن تستعيد دورها التاريخي كجسر أرضي يربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والمنطقة الأوروبية الآسيوية. وإدراكا من الهند لتلك الحاجة الماسة، فقد أخذت زمام المبادرة في اثنين من تدابير بناء الثقة التجارية في إطار عملية اسطنبول.

لأفغانستان والهند تاريخ مشترك طويل تمتد جذوره لآلاف السنين. البلدان شريكان استراتيجيان طبيعيان بحكم الجغرافيا والرؤية المشتركة للسلام والتعاون في المنطقة. لقد أتاحت لنا زيارة الرئيس كرزاي إلى الهند الشهر الماضي الفرصة لاستعراض سلسلة كاملة من العلاقات الثنائية ومناقشة القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. خلال الزيارة، أكد رئيس وزراء الهند، السيد مانموهان سينغ، دعم الهند لأفغانستان خلال الفترة الحاسمة لعملية الانتقال حتى نهاية عام ٢٠١٤ وما بعد ذلك. وقد بدأ بالفعل تنفيذ اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بانعقاد الاجتماع الأول لمجلس الشراكة في ١ أيار/مايو.

خلال العقد الماضي، تعهدت الهند بتقديم ما يصل إلى بليوني دولار من المساعدات الإنسانية والتنموية. وقد تمكنا من القيام ببعض المشاريع الأكثر توفيرا وفعالية من حيث التكلفة في أفغانستان. ويجري إنفاق ما أعلنه رئيس وزراء الهند في أيار/مايو عام ٢٠١١ من مساعدات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥. وستجري مواءمة المشاريع قيد النظر مع المشاريع المقترحة في إطار برنامج الأولوية الوطنية لحكومة أفغانستان. وستتحدد وتيرة وطبيعة استخدام المساعدات الهندية الحالية والمستقبلية حسب الأفضلية التي توليها الحكومة الأفغانية، ومستوى رضاها، وطاقتها الاستيعابية.

وما برحت الهند على التزامها الراسخ بمساعدة الشعب الأفغاني في سعيه إلى بناء دولة مسالمة ومستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وندعم العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن ندخل في السنة الجديدة، يجب أن نهيئ بيئة مؤاتية يستطيع الشعب الأفغاني أن يعيش فيها في سلام وأمن، وأن يقرر مستقبله بنفسه بدون تدخل خارجي أو إكراه أو ترهيب. نحن بحاجة إلى إضفاء زخم على الجهود التي نبذلها لتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية الاقتصادية. يجب أن يواصل المجتمع الدولي العمل بنشاط متجدد، وفي إطار هدف واحد، من أجل تعزيز جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى إيجاد حلول شاملة يقودها الشعب الأفغاني بنفسه.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، السيد يان كوبيش، على التقرير الشامل الذي قدمه لنا اليوم عن الوضع في أفغانستان، فضلا عن تهنئته على عمله وتفانيه خلال السنة الأولى من الأنشطة التي يقوم بها هناك. كما أود أن أرحب بالسفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، وأن أشكره على توضيحه للمجلس وجهة نظرة فيما شهده بلده من تطور على مدى السنوات القليلة الماضية والطريقة التي تمكنت بها حكومته وشعبه من التغلب على مرحلة حرجة، والعثور على الطريق المفضي إلى السلام. كما أود أن أسجل بسرور بالغ إشادتي بما أسهمت به ألمانيا في ذلك – ماديا واقتصاديا وبما قدمته من قوات – مشيدا

كذلك بزميلنا في المجلس، السفير بيتر فيتيغ، لما قام من توجيه إدارة أعمالنا وتركيزها.

السياسات والتدابير التي اعتمدها حكومة أفغانستان للمضي قدما في تنفيذ المبادئ والالتزامات المتبادلة في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، بما في ذلك اعتماد خطط عمل لتلبية المؤشرات وإكمال سياسة إدارة المعونة، تظهر عزمها على العمل من أجل جعل أفغانستان بلدا مستقرا وديمقراطيا ومزدهرا. يشكل ذلك التقدم خطوات إضافية نحو الوفاء بما قطعته أفغانستان على نفسها من التزامات في مؤتمر طوكيو في المجالات الخمسة ذات الأولوية التي جرى تحديدها. تتعلق تلك الالتزامات بالديمقراطية ونزاهة الانتخابات؛ والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ ونزاهة المالية العامة والمصارف التجارية؛ وتنفيذ الميزانية وحوكمتها؛ والنمو الشامل والمستدام.

ومما يدعو إلى التفاؤل في العملية ما شهدته من تحديد جدول زمني لإجراء الانتخابات الرئاسية والبلدية في وقت واحد في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، ومعالجة خطة العمليات التي قدمتها اللجنة الانتخابية المستقلة. سيكون إجراء انتخابات شاملة وشفافة مؤشرا واضحا على ما أحرزته الدولة الأفغانية من تقدم في مجال ترسيخ الديمقراطية. يجب أن تكون المنظمة على استعداد للاستجابة للطلبات التي تقدمت بها أفغانستان، وأن تقدم كل ما يلزم من مساعدات تقنية في المسائل الانتخابية.

في مجال الأمن وحماية السكان المدنيين، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء ما حدث من زيادة في عدد الضحايا المدنيين على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. نظرا لأن عملية الانتقال تتقدم وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، هادفة إلى أن يتولى الأفغان كامل المسؤولية والقيادة في عام ٢٠١٤، فإن من الضروري الاستمرار في زيادة القدرة والكفاءة المهنية لقوات الأمن والشرطة الأفغانيين. يجب أن يشمل ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، وكذلك تعزيز تدابير حماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان، وتأمين هيكل القيادة والمراقبة. في ذلك الصدد، لا تزال مساهمة القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية وبعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي تشكل أمر أساسيا.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية وعملية المصالحة، من المهم أن يبدي الطرفان بوضوح التزامهما بالحوار والمصالحة من تجنبا لعدم الاستقرار الانقسام. نحن ندرك الصعوبات التي يتعين التغلب عليها. لكننا متفائلون أيضا، نظرا لما أبدته مختلف القطاعات في حركة التمرد من علامات الاهتمام بالحوار. وننوه كذلك بالرصيد الإيجابي لعملية تنفيذ برنامج إحلال السلام والمصالحة. ومما يدفع إلى الثقة في استدامة البرنامج العددُ الكبير من الأشخاص الذين أعيد إدماجهم، وانخفاض عدد الحوادث.

وفي هذا السياق، نرحب باعتماد المجلس يوم الاثنين القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، الذي يعزز التعاون والحوار بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وحكومة أفغانستان. وبالإضافة إلى إعادة التأكيد على الدور الخاص الذي تضطلع به أفغانستان في عملية الإدراج في القائمة والرفع منها، فإن الإجراء المنصوص عليه في القرار للإذن بطلب الاستثناء من حظر السفر المفروض على الأفراد الواردة أسماؤهم في القائمة، للسماح لهم بالاشتراك في الاجتماعات التي تعقد كجزء من عملية السلام، يبين التزام مجلس الأمن تجاه الملكية الأفغانية لعملية حوار المصالحة ومن شأنه تيسير التأثير المباشر والمفيد في حينه لقرارات وإجراءات اللجنة على العملية.

ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام مواصلة إيلاء الأولوية لدعم عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات المؤسسية الأفغانية، للاضطلاع بمسؤولياتهما في

مجالات الأولوية من قبيل القدرة على الحكم بفعالية والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. ونأمل ألا يكون للتخفيضات المتوقعة في عام ٢٠١٣ تأثير كبير على القدرة التشغيلية للبعثة وأن تظل قادرة على الاضطلاع بالمهام الأساسية لولايتها.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق المساعدة الدولية لكفالة أنها وفقا للأولويات الأفغانية وبغية تفادي الازدواجية في الجهود المبذولة. وبالنسبة للحالة الإنسانية المثيرة للقلق، يتعين على جميع الأطراف احترام المبادئ الإنسانية والسماح بإيصال المعونة إلى الأشخاص الأشد احتياجا. لا بد أن يكون هذا شرطا أساسيا للمشاركة في عملية المصالحة. وإدراكا للحاجة الماسة للمعونة في مجالات الصحة والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي، نشارك في نداء الفريق الإنساني في البلد للجهات المانحة من أجل تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل احتياجات المساعدات الإنسانية.

إن تحقيق الاستقرار في أفغانستان هو الهدف الأساسي. ولذلك من الضروري تعزيز هيكل دولة يضمن القدرة على الحكم بفعالية وتحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيدين المحلي والوطني ويوفر أيضا الوصول إلى العدالة، لأن تلك هي العناصر الحاسمة الأهمية لتحقيق الانتقال الدائم والحاسم. وينبغي أن يسهم توافق الآراء بشأن تعميق وتوسيع العلاقات بين أفغانستان والمجتمع الدولي في بناء الدولة وقدراتها على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن تلبية احتياجات الشعب الأفغاني. يتعين أن تترجم هذه العلاقة إلى نتائج سياسية واجتماعية وإنمائية ملموسة.

أخيرا، أود أن أقول إننا نتفق في الرأي مع الأمين العام أن الجدية التي تحركت بها الحكومة الأفغانية قدما في الوفاء بالتزاماتها المعلنة في مؤتمر طوكيو الدولي بشأن أفغانستان تتطلب من المجتمع الدولي أن يحقق تقدما مماثلا في الوفاء بالتزاماته، من قبيل تحقيق الاستقرار في أفغانستان كدولة مستدامة تؤدي كامل مهامها وقادرة على توفير الخدمات الأساسية لشعبها دون الاعتماد على المساعدات الخارجية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/907)، والممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش على إحاطته الإعلامية وقيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسفير ظاهر تانين على تعليقاته ومساهمته بعد ظهر اليوم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السفير فيتيغ على رئاسته للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وتوجيهه للمجلس بشأن ملف أفغانستان.

سأركز بياني اليوم على أربعة مجالات رئيسية – انتخابات عام ٢٠١٤ وعملية السلام والمصالحة وحقوق الإنسان ودور الأمم المتحدة في أفغانستان.

أولا، في ما يتعلق بالانتخابات، كما يشير تقرير الأمين العام، فإن انتخابات عام ٢٠١٤ محورية بالنسبة لعملية الانتقال السياسي في أفغانستان. سيترتب عليها تحديات كثيرة، لكن علينا ألا نقلل من أهميتها. وتتطلع المملكة المتحدة إلى انتخابات موثوقة وشاملة تحقق النقل السلمي للسلطة إلى حكومة يختارها شعب أفغانستان. لن يطالب الشعب الأفغاني بأقل من ذلك، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة هذا الهدف. لا يزال الجدول الزمني للانتخابات طموحا. وعلى الأمم المتحدة دور هام تضطلع به في دعم العملية الانتخابية وتوفير الخبرة وتيسير الحوار المفتوح. ونؤيد تأييدا تاما التحليل الوارد في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة.

وإذ أنتقل الآن إلى عملية السلام والمصالحة، ما برحت التسوية السياسية في أفغانستان تشكل أولوية عليا للمجتمع الدولي، بما فيه المملكة المتحدة. ولا يزال العرض المقدم إلى

حركة الطالبان والجماعات المسلحة الأخرى كما هو. وهو أن تقطع الصلة مع تنظيم القاعدة والشبكات الإرهابية الأخرى وتشارك في حوار سلمي مع الحكومة الأفغانية. هذا هو وقت الحوار. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به البعثة حتى الآن في دعم عملية السلام هذه.

في العام الماضي، وجه المجلس رسالة واضحة عندما قرر تقسيم النظام السابق المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). استند القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، المتخذ يوم الاثنين، إلى هذا واعتمد إجراء بالغ المرونة للاستثناء من حظر السفر وزيادة المشاورات مع الحكومة الأفغانية. وزاد تعزيز التزام المجلس بكفالة فعالية الجزاءات في دعم عملية السلام، وألا تعرقلها قط.

ستواصل المملكة المتحدة عمل كل ما في وسعنا لدعم الجهود التي تبذلها أفغانستان وباكستان لتعزيز علاقاتهما الثنائية. عزز البلدان في الأشهر القليلة الماضية انخراطهما واتخذا خطوات عملية صوب شراكة حقيقية في سبيل تحقيق السلام. عقدت المملكة المتحدة ثلاثة اجتماعات ثلاثية في الأشهر الست الماضية وستواصل توفير منتدى للحوار المفتوح.

ثالثا، في ما يتعلق بموضوع تحسين حقوق الإنسان في أفغانستان، نرحب بالتزام الحكومة الأفغانية المستمر بحماية حقوق الإنسان للشعب الأفغاني، كما نص الدستور، لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. يساور المملكة المتحدة بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب أعمال عنف خطيرة ضد المرأة والممارسات التقليدية الضارة، على النحو الوارد في آخر تقرير للأمين العام. ونحث حكومة أفغانستان على مواصلة عملها الهام لكفالة تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة تنفيذا كاملا.

تلاحظ المملكة المتحدة أيضا مع القلق أرقام الخسائر في صفوف المدنيين في آخر تقرير للأمين العام. ونلاحظ أن الأغلبية الساحقة والمتزايدة من هذه الحوادث ناجمة عن المتمردين. تدين المملكة المتحدة كل هذه الأعمال.

أخيرا، أود أن أتناول دور الأمم المتحدة في أفغانستان على المدى الطويل. تضطلع البعثة بدور مهم. سيتيح تجديد ولاية البعثة في آذار/مارس المقبل فرصة أخرى أمام المجلس ليركز على الخطوات التالية في أفغانستان. وسنعمل على كفالة أن يظل لدى البعثة مجموعة واضحة من الأولويات والمنجزات وأن تتوفر لها الموارد الكافية بما يمكنها من الأداء.

ونلاحظ أن نقل المسؤوليات الأمنية يواصل إحراز تقدم. ومع تنفيذ المرحلة الثالثة، يعيش ٧٥ في المائة من السكان في مناطق تقوم فيها القوات الوطنية الأفغانية بدور قيادي في المجال الأمني. وعلى أساس هذا التقدم، أعلن رئيس الوزراء البريطاني اليوم أن مستويات القوات البريطانية سوف تخفض من ٠٠٠ ٩ جندي إلى حوالي ٢٠٠ ٥ جندي بنهاية عام ٢٠١٣. ويتماشى هذا التخفيض مع تخطيط القوة الدولية للمساعدة الأمنية واستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي المتفق عليها في شيكاغو هذا العام. لكن حتى مع المضي قدما في التخفيض، تظل التزاماتنا بدعم الحكومة الأفغانية ثابتة. ستفي المملكة المتحدة بجميع الالتزامات المعلنة في شيكاغو وطوكيو تجاه الأمن والتنمية في أفغانستان على المدى الطويل. وسنواصل العمل في شراكة مع حكومة أفغانستان والأمم المتحدة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة أفغانستان مستقرة مزدهرة تشمل الجميع.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية الموضوعية وعمله كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين. في الواقع، تدخل أفغانستان مرحلة حاسمة الأهمية

في تطورها، مرحلة تستدعي قيام شعب وحكومة أفغانستان ببذل جهود جديدة، تستند إلى ما تحقق، وتستدعي أيضا زيادة الدعم من جانب المجتمع الدولي بأسره.

وستمثل انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٣ معلما هاما ستتطلب الإعداد الدقيق والشامل، بما في ذلك دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الأمنية في البلد لا تزال تمثل تحديا. ويواصل المدنيون تكبد خسائر فادحة في صفوفهم جراء أعمال القتال المسلحة. وللأسف، يتحمل الوجود العسكري الدولي المسؤولية عن بعض الخسائر. ويجب اتخاذ تدابير إضافية لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز تأهب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية. وإذا تعذر ذلك، سيكون من الصعب للغاية كفالة سيطرة الحكومة على جميع أنحاء البلد. ونشير إلى المشكلة المتعلقة بجدوى نقل المسؤوليات بطريقة عاجلة ومقيدة زمنيا من القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ألن يكون من الأنسب أن يقدم أولا تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ الولاية التي أذن بها؟ وفي ذلك الساق، لا يمكننا أن نخفي قلقنا حيال احتمال امتداد التطرف إلى بلدان رابطة الدول المستقلة المجاورة لأفغانستان.

وفضلا عن ذلك، لدينا أسئلة تتعلق بنية الإبقاء على الوجود العسكري الأجنبي في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. ألن يكون لذلك تأثير مزعزع للاستقرار على الحالة في المنطقة؟ ألن يصبح أحد عوامل الاضطراب للسكان المحليين، ويمكن استغلاله لتعزيز المعارضة المسلحة ويؤدي إلى مزيد من التطرف؟ نحن بحاجة إلى توخي الشفافية إلى أقصى حد ممكن في ذلك الصدد.

لقد أكدنا مرارا أننا نرى مستقبل أفغانستان باعتبارها دولة مزدهرة وتنعم بالسيادة والاكتفاء الذاتي. ونحن مقتنعون بأن استعادة مركزها المحايد من شأنه أن يعزز الاستقرار الإقليمي والتعاون ويساعد على تهيئة مناخ من الثقة وحسن الجوار في العلاقات بين أفغانستان وجيرانها.

كما يكتسي البعد الإقليمي أهمية بالغة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان. ونؤكد على الجهود المفيدة لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية التي تتخذها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة دوشانبي الأربعة، التي تتألف من روسيا وأفغانستان وباكستان وطاجيكستان. ونشيد بالقرار الذي اتخذه قادة منظمة شنغهاي للتعاون في مؤتمر قمة حزيران/يونيه في بيجين لمنح أفغانستان مركز المراقب في تلك المنظمة. وينبغي تقديم دعم خاص للمركز، الذي طرح أول مرة في مؤتمر كابول الإقليمي، بشأن تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها، فضلا عن الجهود المبذولة لوضع استراتيجيات للتنمية المستدامة في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

وتظل المشاكل الملحة قائمة فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات في أفغانستان. ويجب اتخاذ تدابير فعالة لتدمير محاصيل المخدرات والمختبرات ماديا، وللحد من توريد مواردها الأولية إلى أفغانستان، وإدراج أباطرة المخدرات على قائمة جزاءات مجلس الأمن. ونعتقد أن إنتاج المخدرات في ذلك البلد يهدد السلم والاستقرار الدوليين، وفي ذلك السياق تكتسي أنشطة منظمة معاهدة الأمن الجماعي – بما في ذلك عملية القناة لمكافحة المخدرات – أهمية خاصة في التصدي لخطر المخدرات الأفغانية.

وما برحت صالحة الاقتراحات المقدمة مرارا من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنظمة حلف شمال الأطلسي

فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق في مجال مكافحة المخدرات في السياق الأفغاني. وعلاوة على ذلك، سيقدم وضع حد للاتجار غير المشروع بالمخدرات إسهاما كبيرا في مكافحة الإرهاب الدولي، وهو يعتمد في إدامته وتمويله على الاتجار بالمخدرات.

ويمكن لعملية المصالحة الوطنية أن يكون لها تأثير كبير على تخفيف حدة الحالة في أفغانستان. ونتوقع أن تمنح أنشطة المجلسالأعلى للسلام زخما إضافيا لتلك العملية وتساعد في تعزيز الوحدة الوطنية في أفغانستان. ولا نعارض إجراء اتصالات بجماعات المعارضة المستعدة للتقيد بالمبادئ الثلاثة المعروفة للاعتراف بالدستور الأفغاني، وبإنهاء العنف وقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى. وقد شهدنا زيادة هذه الاتصالات مؤخرا، ونعتقد أنه من غير المقبول أن يشمل حوار السلام المدرجين في قوائم الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

ويعد الدعم الفعال المتواصل لنظام جزاءات مجلس الأمن أولوية قصوى باعتباره أداة هامة لمكافحة الإرهاب. وقد انعكست فكرة تقسيم قائمة الجزاءات عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان في القرارات التي اتخذت قبل عامين، وهي توجه المجتمع الدولي نحو اتباع نهج هادفة وأكثر مرونة. ومن الأهمية بمكان في ذلك الصدد أن تواصل ممارسة استخدام الجزاءات ضد الأفراد والكيانات المشاركة في الأنشطة الإرهابية الاستناد إلى نهج النظر في كل حالة على حدة وإلى الامتثال للإجراءات ذات الصلة، التي لن تسمح بمنح إعفاءات مبسطة أو جماعية لأشخاص على القائمة.

ويجب أن تضطلع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بدور مساعد في تحقيق المصالحة الوطنية ويجب أن توافق الحكومة الأفغانية على إجراءاتها. وندعو إلى تعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في الجهود المدنية الدولية في سياق التسوية الأفغانية. وستكون البعثة بحاجة إلى أن تواصل الاضطلاع بدور المنسق للجهود الدولية للمساعدة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بسفير أفغانستان السيد تانين وأشكره على بيانه.

وأيدت الصين دائما وبشكل لا لبس فيه السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، فضلا عن التحقيق في وقت مبكر لهدف تولي شعب أفغانستان حكم البلد. وينبغي أن تواصل الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية الالتزام بمبدأ القيادة والملكية الأفغانيتين.، وإيجاد توازن مناسب في مجالات مثل العملية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية. وتعرب الصين عن تقديرها للإنجازات التي حققتها الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في جهود بناء الدولة المختلفة.

وأكدت المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا بشأن هذه المسألة من جديد التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، ستكون انتخابات ٢٠١٤ عنصرا حاسما في العملية السياسية. وتستعد أفغانستان بهمة لإجراء الانتخابات. وتشيد الصين بما أنجزته الحكومة الأفغانية من أنها حددت بالفعل إطارا زمنيا للعملية الانتخابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم السيادة الأفغانية واستقلالها السياسي في الانتخابات. وتتمتع الأمم المتحدة بخبرة غنية في مجال الانتخابات، وتشيد الصين بالمساعدة الانتخابية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بناء على طلب من الحكومة الأفغانية.

ثانيا، لا تزال الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في أفغانستان تواجه تحديات. وتتسم الحالة الأمنية

في بعض المقاطعات بعدم الاستقرار، وكان هناك زيادة في سقوط ضحايا من المدنيين. وترحب الصين بجهود أفغانستان لبناء قدرات قوات الأمن التابعة لها وتوليها المسؤولية تدريجيا عن الحفاظ على استقرار الدولة وأمنها. وفي ظل الظروف السائدة، ينبغي أن يجري تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجيا وبشكل منظم من أجل الحفاظ على الاستقرار العام.

ثالثا، تعتبر المصالحة الوطنية عنصرا هاما في عمليات السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. وتؤيد الصين التنفيذ الجاري لبيان كابول وتعزيز عملية المصالحة التي تقودها أفغانستان. وقام مؤخرا السيد رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام بزيارة باكستان. وتوصل الجانبان إلى توافق آراء هام، وهو ما ترحب به الصين. واتخذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، بتعديل تدابير الجزاءات ذات الصلة. ونأمل أن تسهم تلك الخطوة في تعزيز المصالحة.

رابعا، لا يمكن وضع الأساس لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين إلا من خلال كفالة الازدهار والتنمية في أفغانستان. وتؤيد الصين جهود الحكومة الأفغانية في مجالات بناء الاقتصاد وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. ونأمل أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه أفغانستان ويدعم أولويات التنمية التي حددتها الحكومة بشكل مستقل. فمن الأهمية البالغة التخفيف من حدة نقص الغذاء في بعض المناطق في البلد.

ويتطلب تعزيز السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان جهودا مشتركة من ذلك البلد والمجتمع الدولي. وتدعم الصين دور الأمم المتحدة الرائد في تنسيق الجهود الدولية لمعالجة تلك المسألة. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز تنسيقها وتعاونها مع الحكومة الأفغانية. وتدعم الصين الدور الإيجابي الذي تضطلع به بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية في أفغانستان في عمليات إحلال السلام وإعادة الإعمار. وينبغي أن تحترم مبادرات التعاون الإقليمية سيادة أفغانستان، ومنح الأولوية للشواغل المشروعة لبلدان المنطقة، والتقدم بثبات من خلال مشاورات شاملة.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2012/907). ونرحب أيضا بالسيد يان كوبيش ونشكره على إحاطته الإعلامية القيمة. كذلك نعرب عن شكرنا للبيان الذي أدلى به السفير زاهر تانين. ونود أن نبرز أربع مسائل وردت في تقرير الأمين العام.

المسألة الأولى، تتعلق بالعملية الانتخابية والتي سوف تتداخل مع نهاية الفترة الانتقالية في أفغانستان. ونرحب بإصدار جدول مفصل للاضطلاع بالانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات المرتقبة. ومع ذلك يتطرق التقرير إلى قصور في وضع إطار قانوني وفني للإعداد للعملية الانتخابية المزمع القيام بها في نيسان/إبريل ٢٠١٤. ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة تعليق أولوية على العملية التحضيرية. ومن تجربتنا، ووفقا للدستور فإن الحكم الديمقراطي وإجراء الانتخابات، شروط مسبقة لإحلال الاستقرار في الأجل الطويل.

أما النقطة الثانية فتتعلق بمسألة المصالحة الوطنية ذات القيادة والملكية الأفغانية. قبل بضعة أسابيع أتيحت لنا الفرصة لعقد حوار تفاعلي غير رسمي مع السيد صلاح الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام. وفي ذلك الحوار استمعنا منه مباشرة عن التقدم المحرز في العملية الوطنية، بما في ذلك الزيارة الناجحة التي قام بها إلى إسلام أباد. وثمة نقطة في ذلك الصدد تتعلق بالقرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢) الذي اتُخذ يوم الاثنين الماضي والذي بموجبه جدد المجلس نظام الجزاءات وعززه بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ونحن مقتنعون بأن التحسينات التي أدخلت على نظام الجزاءات سوف تسهم مساهمة فعالة في عملية المصالحة الوطنية.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بالحالة الأمنية. ويسرنا عند الكلام عن الأمن أن عملية الانتقال حتى لآن قد حققت التقدم المتوقع والمأمول. ومما يبعث على التشجيع الوقوف على التقدم الجاري تحقيقه في نقل المسؤولية عن الأمن. فقد وصل ذلك حتى الآن ٧٥ في المائة من العملية مع بعض الشرائح المتبقية التي سيُعلن عنها في بداية عام ٢٠١٣. ولا تزال هناك تهديدات وتحديات تعرض الحالة الأمنية للخطر. ونلاحظ مع القلق الهجوم الذي وقع في وقت مبكر من هذا الشهر على رئيس المخابرات الأفغانية.

أما فيما يتعلق بالنقطة الرابعة، فنتفق مع الأمين العام على أن ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير مصدر قلق عميق. بيد أن ما نجده شائن حقا هو المعلومات الواردة في الفقرة ٢٦ من التقرير، حيث جاء فيه ما مفاده أنه قتل أو جرح أكثر من ٣٥٥ طفلا في الصراع المسلح في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ومما لا شك فيه أن هذه أكثر الحقائق مدعاة للأسف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، ما نزال نجد أن مما يبعث على الأسى الحالة التي تواجهها النساء والفتيات في أفغانستان. ونهيب بحكومة أفغانستان اتخاذ تدابير محددة لحماية النساء والفتيات وكفالة حقوقهن. ونؤيد تأييدا قويا جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

أخيرا، ننظر بإيجابية إلى متابعة النظم والآليات من أجل الاضطلاع بالالتزامات المشتركة التي قُطعت في مؤتمر طوكيو الذي انعقد بشأن أفغانستان. وتُدعم ذلك حاليا عملية اسطنبول الإقليمية. ونعتقد أنه أُحرز تقدم كبير في إرساء تدابير بناء الثقة. وستكون العمليتان بمثابة سبيل هام لتوليد الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في الوقت الذي بدأت فيه القوات العسكرية الدولية بالانسحاب التدريجي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن الشكر للوفد الألماني وللسفير بيتر فيتنغ على الدور الهام الذي قاما به في قيادة لجنة الجزاءات الخاصة بأفغانستان، وعلى نحو أعم في اطلاع مجلس الأمن على سائر القضايا المتعلقة بذلك البلد.

السيد ميبو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس يان كوبيش على عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2012/907)، كذلك أشكره على جهوده التي لا تعرف الكلل بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والتي تهدف إلى عودة الاستقرار في ذلك البلد. أرحب أيضا بوجود السفير تانين بين ظهرانينا وأشكره على بيانه.

ذكر الأمين العام في تقريره الصادر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي (S/2012/703)، أن الحالة في أفغانستان تبعث على الأمل الحذر. بعد مرور ثلاثة أشهر نرى من جهة، أنه بينما لدينا سبب للأمل في مجالات معينة، من قبيل الحالة السياسية، نرى من الجهة الأخرى أنه توجد مجالات أخرى تتطلب التزاما وتضحية إضافيين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن وحقوق الإنسان ومكافحة المخدرات.

أما على الجبهة السياسية، فنرى أن أفغانستان، بفضل دعم المجتمع الدولي، حققت تقدما رائعا في الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في مؤتمر طوكيو في شهر تموز/يوليه الماضي، خاصة باتخاذ خطوات محددة لإرساء الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ على أسس متينة.

إن إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات مجالس المحافظات بصورة موثوقة، ووهي انتخابات من المقرر اجراؤها في عام ٢٠١٤، لا يزال يمثل تحديا كبيرا ينبغي التغلب عليه. وإن ذوي المصالح الأفغانيين، بما في ذلك المجتمع المدني، لم يترددوا في إلزام أنفسهم بصورة قوية بالإعداد لتلك الانتخابات. وبغية توفير أساس قانوني أكثر صلابة للعملية الانتخابية، سيجري

تعيين مجلس التنسيق والرصد على أساس القانون. ونعرب عن الأمل بأن اللجنة الحالية والممثل فيها مجلسي البرلمان، سوف تعمل بدأب لإيجاد حل توفيقي بشأن تعيين بقية الأعضاء.

كذلك فإن مضاعفة الأحزاب السياسية لأنشطتها إشارة تبعث على التشجيع.

وبالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام في تلك العملية، نقدر نهج الرئيس حامد كرزاي المتمثل في عقد لقاء مع أعضاء وسائط الإعلام الذين يغطون الانتخابات. وهذا النهج يساعد أيضا على ترسيخ حرية التعبير التي لا تزال تمثل جانبا حيويا في العملية الديمقراطية وضمانا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

إن بلدي يعرف ما تقدمه الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من مساعدة قيمة للسلطات الأفغانية خلال المرحلة الثانية من برنامج تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد.

وإضافة إلى التدابير المتخذة لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، فان ما يدعو إلى التشجيع أن نلاحظ أن عملية السلام جارية على قدم وساق. وكان الدليل على ذلك الاحتفال بأسبوع للسلام والوحدة الوطنية، نظمت خلاله مناسبات عديدة في جميع أنحاء البلد. ويوجه إطلاق سراح عدد من أعضاء حركة طالبان في تلك المناسبة رسالة قوية إليهم والى جماعات المعارضة المسلحة، التي نأمل أن تستجيب لتواصل الحكومة معهم بالانضمام إلى عملية السلام بكل عزم.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالمحادثات الشاملة التي تعقد ابتداء من اليوم، كما أعلن، في شانتي، بفرنسا، للمرة الأولى بمشاركة ممثل لطالبان من ذوي العلاقات الوثيقة مع الملا عمر. وستمثل تلك المحادثات معلما بارزا ضروريا نحو إجراء مفاوضات حقيقة بين الأفغان بشأن مستقبل الأمن في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

ومكنت زيارة السيد رباني في أواخر الشهر الماضي واجتماعاته مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) من مناقشة آفاق عملية السلام. وأحرز ذلك التقدم في مناخ إقليمي مؤات بصورة أكبر، بالنظر إلى استمرار تنفيذ تدابير بناء الثقة المتخذة في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان.

وفي سياق عملية تعزيز التكامل الإقليمي، عقدت عدة اجتماعات، بما في ذلك مؤتمر مزار الشريف بشأن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين أفغانستان وآسيا الوسطى، المعقود في ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولئن كانت هناك تطورات ايجابية في المجال السياسي، فان ما يدعو إلى الأسف أن ذلك لا يمكن أن يقال عن الحالة الأمنية، التي لا تزال غير مؤاتية، حتى في حين نشهد النقل التدريجي للمسؤوليات من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى السلطات الأفغانية.

ونحيط علما باستنتاجات اجتماع بروكسل المعقود في ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الذي في نهايته وجهت القوة الدولية للمساعدة الأمنية ببدء التخطيط لإيفاد بعثة تدريب لفترة ما بعد عام ٢٠١٤. كما نرحب بالمفاوضات التي عقدتها بشكل ثنائي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الولايات المتحدة وأفغانستان، تمشيا مع اتفاقهما للشراكة الاستراتيجية. وفي الوقت الحالي، بالرغم من أننا نشهد انحسارا عاما لعدد الحوادث الأمنية، لا يزال السكان، وبخاصة في جنوب البلد وشرقه، يدفعون ثمنا باهظا، إذ أنهم يقعون ضحايا لأنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية والاشتباكات القبلية والنزاعات على الموارد الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، يقع موظفو الأمم المتحدة والشركاء المنفذون ضحايا لأعمال العنف، على

نحو ما تجلى في الهجمات التي نفذت على القوافل في عدة مقاطعات.

و لم تكن حقوق الإنسان أفضل حالا في ذلك الجو، الذي يتسم بزيادة نسبة ٢٨ في المائة في عدد الضحايا المدنيين مقارنة بالأشهر الثلاثة الأخيرة لعام ٢٠١١. ونشعر بالانزعاج على وجه الخصوص إذ نلاحظ أن المرأة لا تزال معرضة لأعمال العنف والممارسات التقليدية الضارة. وينطبق نفس الشيء على الأطفال، إذ تنفذ الهجمات على مرافق التعليم والرعاية الصحية. ومن الأهمية بمكان ألا تتكرر تلك الأعمال البغيضة.

ونرحب بمبادرتي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اللتين تهدفان إلى التصدي لممارسة الزواج المبكر للفتيات الصغيرات.

ولا تزال مكافحة المخدرات تحديا رئيسيا. وتشير البحوث المشتركة التي أجرتها وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن زراعة الأفيون ازدادت بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٢. ونتطلع إلى أن نشهد تنفيذ تدابير في سياق المؤتمر الوزاري الإقليمي المعقود في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر والهادف إلى تعزيز التعاون في جهود مكافحة المخدرات، لا سيما بإنشاء خط اتصال مباشر بين الوكالات الوطنية ذات الصلة وإنشاء فريق اتصال إقليمي.

ولا شك أن الحالة في أفغانستان لا تزال تتطلب تقديم المساعدة من المجتمع الدولي، لا سيما في أعقاب الانسحاب المقرر للقوة الدولية في نهاية عام ٢٠١٤. ولا يمكن تبديد الآمال التي بعثها مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان، الذي عقد في ٨ تموز/يوليه. ولا بد من توطيد التقدم الكبير المحرز.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على امتنان توغو العميق للأمم المتحدة ولجميع هيئاتها ووكالاتها المتخصصة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، على جميع التضحيات التي قدمتها لضمان مستقبل مزدهر لأفغانستان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن اشكر الممثل الخاص، السيد كوبيس، على إحاطته الإعلامية وجهوده، وأيضا اشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/907). كما نشعر بالامتنان للسفير تانين ممثل أفغانستان على بيانه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للسفير فيتيغ ممثل ألمانيا وفريقه على قيادتهما الممتازة وإسهامهما القيم بصفتهما حامل القلم لأفغانستان خلال العامين الماضيين.

ومنذ أن نظر المجلس في المسألة لآخر مرة، في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6840)، واصلت أفغانستان اتخاذ خطوات قوية نحو تحقيق أهداف العملية الانتقالية المقرر استكمالها بنهاية عام ٢٠١٤. واتخاذ الجمعية العامة بالإجماع في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر للقرار ٦٧/١٦، الذي تشرفت أذربيجان بالمشاركة في تقديمه، أكد مجددا مرة أخرى على عدم الرجعة في اختيار الحكومة الأفغانية لمستقبل البلد والعزم القوي للمجتمع الدولي على الوقوف إلى جانب أفغانستان في ذلك المسار.

ونوافق على تقييم الأمين العام لجهود الحكومة الأفغانية لوضع التزامات طوكيو موضع التنفيذ. ونرحب بإصدار جدول زمني شامل لإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس المقاطعات في عام ٢٠١٤، وباستمرار الإصلاحات الانتخابية والتدابير الرامية إلى زيادة النشاط العام والانخراط في عملية ما قبل الانتخابات. وسيؤدي إنجاح الانتخابات إلى

زيادة تعزيز الأسس السياسية للبلد قبل عقد التحول. ولذلك، نشجع الحكومة على مواصلة إحراز التقدم في ذلك المجال ونشدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة المالية والفنية الدولية إلى أفغانستان تحقيقا لتلك الغاية.

إن أنشطة المجلس الأعلى للسلام الهادفة إلى تعزيز عملية مصالحة شاملة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، لا سيما مبادراته العملية الرامية إلى التواصل مع شريحة واسعة من المجتمع الأفغاني وتفاعله الوثيق مع الشركاء الإقليميين، تهيئ الظروف اللازمة والثقة المفضية إلى تحقيق السلام الدائم في البلد. وسيؤدي القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، المتخذ يوم الاثنين، بشأن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، إلى تيسير هذه العملية بشكل إضافي.

ويكتسي استمرار دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لأنشطة المجلس ولتنفيذ برامج السلام والإدماج أهمية بالغة لتعزيز رؤية موحدة فيما بين جميع الأفغان ومستقبل ينعم فيه البلد بالسلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطة التي أعلنتها بعثة الأمم المتحدة لبدء مسار ثان تكميلي للحوار الهادف إلى تشجيع مختلف أصحاب المصلحة الأفغان على الانضمام إلى عملية المصالحة على أساس فردي.

وعلى الرغم من الانخفاض الكمي في الحوادث المتصلة بالأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن حصيلة القتلى المرتفعة في صفوف المدنيين نتيجة الاغتيالات والتفجيرات الانتحارية التي ينفذها المتمردون بلا هوادة هي مسألة تثير قلقا بالغا. ويجب على جميع الأطراف في أفغانستان اتخاذ التدابير اللازمة للحد من عدد ونطاق الخسائر في صفوف المدنيين. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتخلى المتمردون عن أسلوب استهداف المدنيين، والذي لا ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع المبادئ الدينية والإنسانية فحسب، ولكنه يقوض على نحو خطير جهود المصالحة أيضا.

ونشيد بقوات الأمن الأفغانية لما تتخذه من إجراءات حازمة لإحباط هجمات المتمردين في كابول وغيرها من المقاطعات. ونرحب، عموما، بالتقدم في التنفيذ المستمر للشرائح الثلاث الأولى من عملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية. كما نرحب بالإنجازات التي تحققت في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ونحن نتطلع إلى بدء الشريحة الرابعة في الأجزاء المتبقية من البلد في أقرب وقت ممكن والاستكمال التدريجي لعملية النقل قبل منتصف عام ٢٠١٣.

وتعزيز الحوار السياسي والتعاون بين أفغانستان وجيرانها المباشرين ونظرائها الإقليميين الآخرين بشأن طائفة واسعة من القضايا على أساس رؤية مشتركة والثقة المتبادلة أمر ضروري لكي ينعم البلد والمنطقة بالسلام والاستقرار مستقبلا. ومع ذلك، فإننا نشدد على الأهمية البالغة لعملية اسطنبول ”قلب آسيا“ بشأن الأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان وتنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها في الوقت المناسب. وقد استعرض كبار المسؤولين المشاركين في اجتماعي عملية اسطنبول، اللذين عقدا في أيلول/سبتمبر في نيويورك وفي تشرين الأول/أكتوبر في أنقرة، وضع خطط تنفيذية لجميع تدابير بناء الثقة ووافقوا عليها. وسنستضيف الاجتماع المقبل لكبار المسؤولين في باكو في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، حيث ينتظر إقرار جميع الخطط.

تشارك أذربيجان منذ فترة طويلة في الجهود الدولية في أفغانستان. فقد انضم بلدي إلى القوة الدولية المساعدة الأمنية منذ بدء مهامها تقريبا وزاد مشاركته العسكرية في القوة على نحو مطرد. وأذربيجان تسمح للبلدان المشاركة في القوة الدولية باستخدام أراضيها لتحليق الطائرات والمرور العابر إلى أفغانستان، وهو ما يمثل نسبة ٣٥ في المائة من المرور العابر لجميع السلع غير المميتة.

وما فتئت أذربيجان توسع نطاق مساهماتها من خلال تقديم المساعدة في بناء القدرات في المجالات غير العسكرية في أفغانستان، وهي توفر الدعم المالي لتدريب قوات الأمن الأفغانية. وفي إطار عملية اسطنبول، يشارك بلدي في عدد من تدابير بناء الثقة وهو أحد البلدان الرائدة في تنفيذ تدابير لبناء الثقة في ما يتعلق بمكافحة المخدرات والهياكل الأساسية الإقليمية.

واعتمد اجتماعا وزراء دفاع وخارجية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والقوة الدولية اللذان عقدا في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر قرارات هامة بشأن بعثة التدريب والمشورة والمساعدة في أفغانستان في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. وقررت أذربيجان إقامة شراكة مع حلف الناتو في هذا المسعى، وذلك تعزيزا لالتزامها الطويل الأجل بأن تكون جزءا من المساعدة الدولية لأفغانستان ونظرا لمساهماتها المستمرة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم حكومة بلدي القوى لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها، ونعيد تأكيد تصميمنا على مواصلة مساعدة أفغانستان حكومة وشعبا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في تطلعاتها المشروعة لأن تصبح دولة آمنة ومعتمدة على نفسها ومكتفية ذاتيا.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على عرضه للتقرير الفصلي (S/2012/907) المقدم من الأمين العام إلى المجلس. كما نشكر السفير زاهر تانين على بيانه بشأن الحالة في بلده.

ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المستمر الذي تحرزه حكومة أفغانستان على الرغم من البيئة الأمنية الصعبة جدا والمحفوفة بتحديات بالغة التي تعمل فيها. وعلى الصعيد السياسي، ستكون الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ خطوة أساسية في مواصلة توطيد الديمقراطية الوليدة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بنشر اللجنة الانتخابية المستقلة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لجدول زمني شامل للانتخابات، فضلا عن مشروع لمفهوم العمليات يتضمن ميزانية إرشادية.

ونظرا للطابع الخلافي للانتخابات في أي مجتمع، لا سيما في مجتمعات ما بعد الصراع، نشجع الحكومة على إكمال العناصر المتبقية من البنية الانتخابية، بما في ذلك نشر القانونين الانتخابيين المعلقين ومواصلة الحوار والمناقشات العامة لضمان تعزيز شفافية الانتخابات واستدامتها وشمولها للجميع. وجنوب أفريقيا تعرب عن سعادتها باستجابة الأمم المتحدة لطلب الدعم الذي قدمته اللجنة الانتخابية المستقلة.

فالاستقرار والأمن في أفغانستان على المدى الطويل لا يمكن أن يدوما إلا من خلال عملية للمصالحة وبناء الدولة. ومن ثم، فإن جنوب أفريقيا يشجعها العمل الجاري الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام، بما في ذلك عقد مؤتمره الدولي للسلام في كابول في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بالزيارة التي قام بها المجلس الأعلى للسلام إلى إسلام آباد من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى إطلاق سراح عدد من المحتجزين من حركة طالبان واعتماد بيان مشترك من شأنه أن يزيد من تعزيز المصالحة والحوار. وفي هذا الصدد، يسعدنا الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للمجلس الأعلى للسلام وجهودها الرامية إلى بدء مسار ثان لعملية الحوار.

والزيارة التي قام بها السيد صلاح الدين رباني، رئيس المجلس، إلى واشنطن العاصمة ونيويورك تمثل عنصرا هاما في تعريف المجتمع الدولي بعمل المجلس وأهميته. ومن الأمور الرئيسية في هذا الصدد ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) تلك المشاركة بغية التجاوب مع عمل المجلس في جهوده من أجل تحقيق المصالحة. وجنوب أفريقيا تعيد التأكيد على رأيها بأن

الجزاءات ينبغي أن تكون أداة مرنة بيد مجلس الأمن وأنها يجب أن تتكيف مع الوضع السياسي الدينامي على أرض الواقع. ولذلك، نرحب باتخاذ القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢) بوصفه إسهاما هاما في عملية السلام.

وبخصوص الحالة الأمنية، فإننا ولئن كنا نرحب بالانخفاض في الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالسنة السابقة، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تأثير تلك الحوادث على السكان المدنيين في أفغانستان وإزاء استمرار انعدام الأمن الذي يواجه المجتمعات المحلية بصورة يومية. وفي ظل سيطرة الحكومة الآن على الأمن في منطقة يعيش فيها ٧٥ في المائة من السكان، يظل من الأمور الحاسمة أن قوات الشرطة والأمن الأفغانية ينبغي أن تكون مدربة جيدة ومجهزة جيدا لحماية السكان المحليين. وفي هذا الصدد، نرحب بدور بعثة الأمم المتحدة في تيسير وتنسيق الموارد المقدمة من المجتمع الدولي لمساعدة السلطات الأفغانية في تعزيز قدرات ضابطات الشرطة. وجنوب أفريقيا ترحب بالدور المتزايد للمؤسسات الأمنية الأفغانية في أداء أدوار التدريب والإشراف التي كانت القوات الدولية تتولاها سابقا. وهذا تطور هام للحفاظ على ملكية وقيادة الأفغان لقواتهم الأمنية.

وبوجه عام، فإن الاستقرار السياسي والأمن داخل أفغانستان سيتوقفان على الاستقرار الإقليمي. ولذلك، يسرنا تواصل الحكومة المستمر مع الدول الإقليمية لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الأمن والتنمية. ومن الأمور المشجعة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا مع باكستان وكازاخستان وتركيا والصين، فضلا عن المؤتمر الدولي الذي عقد في ليتوانيا تحت عنوان ”أفغانستان والمنطقة: نهج عملي لتحقيق التنمية المستدامة“.

ونظرا لأن حكومة أفغانستان تعتمد على الدعم الدولي في مواجهة التحديات الاقتصادية والإنمائية للبلد، فإننا نرحب بالزيادة في المساعدة الإنمائية. غير أن سحب الوجود العسكري الدولي سيؤثر على الأوضاع الاقتصادية وعلى حالة العمالة. وفي هذا الصدد، فإنه مما يشجع وفد بلدي الجهود الجارية لتفعيل إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. ويبقى من المهم أن يستفيد أصحاب المصلحة الأفغان والدوليون من هذا الزخم في ضمان ترجمة الالتزامات والرؤى إلى تقدم ذي مغزى وتحسن في حياة المواطنين العاديين الذين روعهم الصراع.

وجنوب أفريقيا لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الصراع في أفغانستان على السكان المدنيين. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الزيادة بنسبة ٢٨ في المائة في الخسائر البشرية المسجلة في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ونذين بشدة استهداف المتمردين للمدنيين على سبيل التخويف والإكراه، فضلا عن استخدام أجهزة متفجرة مرتجلة تعمل بأقراص الضغط.

حقيقة قتل ٣٥٥ طفلا أو إصابتهم بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير أمر مروع. وقتلت في الآونة الأخيرة ١٠ فتيات صغيرات في انفجار لغم أرضي عندما كن يجمعن الحطب في محافظة نغرهار، الواقعة في شرق أفغانستان. وليس ثمة مبرر لمثل هذه الأعمال الشيطانية. وتلك حالة لا تطاق، ويتعين إدانتها. ويشكل كذلك استهداف المدارس والمرافق الصحية انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني، يجب مساءلة مرتكبيها.

كما نود أيضا أن نؤكد أنه يترتب على جميع العناصر المسلحة في أفغانستان مسؤولية ضمان حماية المدنيين العزل، وأ لا يمر عدم قيام الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول بالاضطلاع بهذه المسؤولية من دون عقاب. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء تقارير تفيد بأن الهجمات الجوية التي تنفذها القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا تزال تؤدي إلى وقوع

ضحايا مدنيين، بما في ذلك قتل الأطفال كما جرت الإفادة عن ذلك خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر في مقاطعة هلمند.

وفي الختام، تظل الملكية الوطنية والدعم الدولي حاسمين لتحقيق تقدم سياسي وأمني واجتماعي واقتصادي في أفغانستان. ويتعين على المجتمع الدولي من جانبه مواصلة دوره الداعم لتحرك البلد من حالة التراع إلى الاستقرار والازدهار. وتؤكد جنوب أفريقيا أنه، نظراً لجسامة تلك التحديات، من المطلوب وضع استراتيجية شاملة تتضمن الأمن والجهود الإنسانية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على الدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في دعم حكومة أفغانستان وتنسيق المساعدات الدولية المقدمة للبلد. ولا غنى عن استمرار الدور الذي يضطلع به الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف.

السيد براينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وعمله على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك السفير تانين على بيانه. وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسأتناول بصفتي الوطنية ثلاثة مواضيع فحسب: وهي الفترة الانتقالية والانتخابات والمصالحة. أولا، إن العملية الانتقالية مستمرة وتشمل الآن ٧٥ في المائة من الشعب الأفغاني. ولم نلاحظ حدوث أي تدهور للحالة منذ نقل المسؤوليات الأمنية في سوروبي وكابيسا، حيث شهدنا اللواء الثالث للجيش الأفغاني يبرز قدراته القتالية في الميدان.

ويشير الأمين العام إلى انخفاض كبير في الحوادث، مقارنة بأرقام ٢٠١١، ونحن نرحب بذلك. لكننا نتشاطر قلقه جراء ازدياد عدد الضحايا المدنيين في الربع الأخير، استهدف المتمردون ٨٠ في المائة منهم. ومن الضروري مواصلة البعثة قيامها بعملها الحيادي، المتعلق بتعداد الضحايا من المدنيين، دون أي تدخل أو تهديد.

وفقا لإعلان رئيس الجمهورية الفرنسية في أيار/مايو، في مؤتمر قمة شيكاغو، انسحبت آخر قواتنا القتالية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ويجب علينا الآن الانتقال نحو نوع آخر من الالتزام الطويل الأجل. وستظل فرنسا مشاركة في دعم وتدريب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، حتى نهاية الفترة الانتقالية، على أساس الفهم أن هذه المشاركة لن تنطوي على مزيد من القتال.

وستواصل فرنسا بعد انتهاء وجودها العسكري الوقوف إلى جانب الأفغان، بما في ذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية، طبقا لالتزام المجتمع الدولي، كما نص على ذلك مؤتمرا بون وطوكيو. وجرى التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين، وجرى التصديق عليها. وترسخ المعاهدة إقامة علاقات طويلة الأجل بين فرنسا وأفغانستان خلال العشرين عاما المقبلة، على أساس مشاركتنا العسكرية التي دامت ١٠ سنوات. وفي ٨ تموز/يوليه، أعلن وزير خارجية فرنسا في مؤتمر طوكيو عن زيادة تعاوننا بنسبة ٥٠ في المائة مع أفغانستان على مدى السنوات الخمس المقبلة، أي ما مجموعه ٣٠٨ ملايين يورو، خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.

وثانيا، ستشكل الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في عام ٢٠١٤ لحظة مهمة لأفغانستان. إنها ستشكل علامة على الانتقال السياسي بعد فترتين رئاسيتين للرئيس حامد كرزاي، وستمثل من ثم اختبارا لقوة الديمقراطية في البلد. كما أنها ستكون معلما للمجتمع الدولي ودعمه الطويل الأجل لأفغانستان، وفقا للإطار المتفق عليه في طوكيو.

ومن وجهة نظرنا، من المهم قدرة الأفغان على تنظيم انتخابات موثوق بها وحرة وشفافة من شأنها أن تضفي شرعية ديمقراطية قوية على الزعماء الذين سينتخبهم الأفغان.

ولذلك، ندعو سلطات البلد إلى ضمان توفر الأدوات اللازمة لديها لتنفيذ عملية الاقتراع، وعد النتائج ومتابعة الشكاوى المحتملة. وسيتطلب ذلك بشكل خاص تنقيح القوائم الانتخابية وتحديثها.

إننا نرحب بحقيقة أن اللجنة المستقلة للانتخابات قد حددت تاريخا، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة. وطلبت اللجنة مساعدة الأمم المتحدة. ومن الواضح أننا نؤيد ذلك، بالنظر إلى أن دعم العملية الانتخابية يشكل إحدى الأولويات التي وضعها المجلس للجنة. ويتعين إطلاع المجتمع الدولي كما يجب على العملية الانتخابية بشكل منتظم.

ثالثا، لن تتيح سوى مصالحة حقيقية بين الأفغان إقامة أفغانستان مستقرة وسلمية بعد عام ٢٠١٤. وقد أعلن المجتمع الدولي في بون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دعمه لعملية سلم شاملة يقودها أفغان تشمل المتمردين الذين هم على استعداد لنبذ العنف، وقطع جميع العلاقات مع الإرهاب الدولي واحترام الدستور الأفغاني، وخصوصا الجزء المتعلق بحقوق المرأة.

ويجب أن تدعم دول المنطقة عملية المصالحة هذه، وأرحب بالاتصالات والبيانات الأخيرة للسلطات الأفغانية والباكستانية، بشأن العلاقات الثنائية. ومع ذلك، يجب قبل كل شيء أن يقود الأفغان عملية المصالحة، جنبا إلى جنب مع جميع مكونات المجتمع الأفغاني.

وفي ذلك السياق، جدد مجلس الأمن نظام جزاءاته ضد جميع الأشخاص والمجموعات المرتبطة بطالبان التي تشكل تهديدا للسلم والأمن والاستقرار في أفغانستان. إلى جانب قرارات الإدراج في القوائم والشطب منها، من شأن وضع إجراءات استثناء من حظر السفر تتسم بالمرونة تيسير الاتصالات في أفغانستان، مع التقيد بقواعد مجلس الأمن.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالثناء على الرجال والنساء العاملين في أفغانستان تحت راية الأمم المتحدة، الذين يقومون اليوم تحت قيادة الممثل الخاص، بعمل ممتاز في ظروف صعبة أحيانا، خدمة للأفغان وبناء على دعوة من الحكومة الأفغانية.

الرئيس: سألقي بيانا بصفتي الوطنية.

أرحب أولا بالممثل الخاص للأمين العام السيد كوبيتش ونشكره على تقريره الأخير حول الحالة في أفغانستان، ونشكره كذلك ونقدر جهوده وريادته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة في هذا البلد. ونقدر كذلك إسهام المندوب الدائم لأفغانستان السفير زاهر تانين، في مداولاتنا بتقديمه للإنجازات والطموحات، ولكن كذلك التحديات التي يواجهها بلده.

إن تقرير الأمين العام (S/2012/907) المعروض على أنظار المجلس يأتي في ظرف إقليمي ودولي دقيق، وذلك قبل سنتين من مغادرة القوات الدولية لأفغانستان وبداية فترة التحول الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤. فيما يخص الانتخابات، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حوارا عميقا بشأن الانتخابات المزمع إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بحكم أنها تمثل حجر الزاوية في عملية الانتقال السياسي في أفغانستان، وتحضيرا لهذه الاستحقاقات الرئاسية والمحلية، نرحب بالمشاورات القائمة على مستوى البرلمان فيما يخص قانون الانتخابات الذي سيتم عرضه على مجلس الوزراء. ومن الناحية الأمنية،

نعبر عن ارتياحنا فيما يخص استقرار عملية الانتقال التدريجي للمسؤوليات الأمنية من قوات الأمن الدولية إلى السلطات الأفغانية، والتي أصبحت تشمل مساحات يقطنها ما يفوق ٧٥ في المائة من سكان أفغانستان. ويتزامن ذلك مع انخفاض مستوى الحوادث الأمنية، بالمقارنة مع السنة الماضية بسبب الدور الفعال الذي تقوم به قوات الأمن الأفغانية والدولية في مجال مكافحة المتمردين، رغم ارتفاع عدد الضحايا في الآونة الأخيرة. ونأمل في تكثيف كل الجهات جهودها من

أجل الحد من هذا النوع من الحوادث، بغية الحفاظ على أمن وسلامة المدنيين.

إقليمياً، سجلت هذه الفترة العديد من اللقاءات بين مسؤولين أفغان وآخرين من بلدان الجوار من أجل دفع عجلة التعاون في المجالين الاقتصادي والأمني وفي مجال الطاقة، على وجه الخصوص. أما في مجال التعاون المالي والسعي إلى تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، فإننا نقدر العمل الذي تقوم به الحكومة الأفغانية وخطة العمل المفصلة للمؤشرات التي وضعتها، والهيكلة التي قامت بها. ونرحب بما وافق عليه مجلس الوزراء مؤخراً في هذا الشأن.

لقد قطعت أفغانستان أشواطاً مهمة نحو العودة إلى الاستقرار، وما زالت أمامها تحديات عديدة تقتضي منها مواجهتها بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي الذي أعرب مراراً عن استعداده للمساعدة ودعم جهود الحكومة الأفغانية في هذا الصدد.

ولا يفوتني التنويه بالدور الفعال لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، وكذلك دور المبعوث الخاص للأمين العام من أجل تنسيق جهود المجتمع الدولي وتنسيق التعاون الدولي الهادفين إلى استقرار أفغانستان وإقرار تنمية مستدامة في هذا البلد بكل مكوناته. فأفغانستان دولة أساسية في المنطقة، وسلامتها واستقرارها أمر حيوي بالنسبة للدول المجاورة ولشركائها، وهم كُثر. ونتمنى لها النجاح في معالجة التحديات المرتبطة بالأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية، ففي ذلك ضمان لوحدتها وسلامة أراضيها.

وأخيراً، أوجه كلمة إطراء وتقدير وعرفان لزميلنا السفير بيتر فيتيغ على الجهد الاستثنائي والمخلص الذي قام به لخدمة السلام والاستقرار في أفغانستان من خلال رئاسته للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وإسهامه الفعال في قرارات المجلس المرتبطة بأفغانستان.

أستأنف مهامي الآن كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص، يان كوبيتش، على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات، وأعرب عن العرفان والتقدير للعمل الدؤوب الذي اتصف به كل العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتفانيهم في العمل تحت قيادته. كما أود أن أشكر السفير تانين على بيانه. أود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديرنا للسفير فيتيغ، ممثل ألمانيا، وفريقه على حسن قيادة وإدارة المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان، بصفته حامل القلم، بأنجع الطرق الممكنة على مدار العامين الماضيين.

ويسر اليابان أن ترحب بالتقدم المحرز في عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان في الربع الأخير من العام. وزيارة السيد رباني، رئيس مجلس السلام الأعلى الأفغاني إلى باكستان في تشرين الثاني/نوفمبر حققت نتائج هامة وجددت عزم أصحاب الشأن على العودة إلى المسار الطويل، وإن لم يكن متوازناً، وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في عملية السلام. وفي نفس الشهر، شهدنا أيضاً التفاعل النشط للرئيس رباني مع الأمم المتحدة من خلال الحوار مع مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وقد أتاح لنا ذلك الفرصة للتفكر في كيفية قيام الأمم المتحدة وهيئاتها بخدمة عملية السلام والمصالحة بفعالية أكبر.

واليابان يحدوها وطيد الأمل في نجاح الإرادة والجهود السياسية القوية للحكومة الأفغانية، بالترادف مع المشاركة الفعالة لبلدان الجوار وبقية المجتمع الدولي، في دفع عملية السلام قدماً ومواصلة الحوار بمزيد من الشمول. وبالمثل، يشجعنا أن نشهد ذلك التوجه الإيجابي المستمر لأعداد متزايدة من المقاتلين السابقين الذين يشملهم برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان.

وإلى جانب ذلك، ترحب اليابان بجهود المتابعة المكثفة التي بذلتها الحكومة الأفغانية خلال الشهور الأربعة الأخيرة بتنسيق وثيق مع أصحاب المصلحة الدوليين، بغية تحقيق الالتزامات المقطوعة في سياق إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، والتي أسفرت عن عقد أول اجتماع للجنة التوجيهية في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية الأخيرة، فإن التحديات في مجال الأمن، بما في ذلك ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين، ما زالت واحدة من أبرز العقبات أمام استقرار البلد. ومؤخراً، شهدنا مرة أخرى حادثاً بشعاً – الاعتداء على رئيس مديرية الأمن الوطنية. واليابان تدعو الحكومة الأفغانية إلى تجديد عزمها وإجراءاتها لضمان سلامة الأفغان والدوليين الذين يكرسون جهودهم من أجل إيجاد مستقبل أفضل للبلد.

وإذ نستعرض أحداث العام الماضي، تود اليابان أيضاً أن تدعو أصحاب المصلحة كافة إلى مواصلة إيلاء الاهتمام وبذل المزيد من الجهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة ومعالجة انخفاض المساعدات بصورة تبعث على القلق. فبدون تحسين الأحوال الإنسانية القاسية لأكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ من النازحين داخليا في البلد، فإن أي مكاسب تتحقق في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية أو في العملية السياسية ستبقى هشة وغير قابلة للاستمرار.

إن عام ٢٠١٣ يجب أن يرسي الأساس لعام ٢٠١٤، فهو العام الحاسم للمستقبل المستدام لأفغانستان. وخلال هذا العام المقبل، الذي يكتسي أهمية حاسمة بحق، تود اليابان أن ترى الأمور الثلاثة التالية تحديداً: أولا، وكما أوضحنا في مستهل هذا البيان، جهوداً مستمرة لمواصلة دفع عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان إلى الأمام؛ ثانياً، دليل ملموس على تحسن نوعية وقدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية في جهودها صوب الإنجاز الناجح لعملية الانتقال؛ أخيراً وليس آخراً، الالتزامات المقطوعة في سياق إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، لا سيما عقد انتخابات نزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠١٤ واستكمال برامج الأولويات الوطنية الست المتبقية، من أجل تحقيق مزيد من النتائج المطردة والملموسة على أرض الواقع. وبغية إجراء انتخابات شفافة وجامعة، يجب أن تتخذ في الوقت المناسب تدابير تركز على النتائج لمواجهة التحديات الفنية والسياسية، مثل بناء قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة، ووضع نظام موحد وفعال لتسجيل الناخبين والتعجيل بإصلاح القانون الانتخابي.

وفي الختام، ترى اليابان أن عام ٢٠١٣ ينبغي أن يكون العام الذي يعطي شعب أفغانستان شعوراً بالأمان وآفاق المستقبل.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد فريلاس.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. يؤيد هذا البيان البلد المنضم، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، آيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ والبلد عضو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ إلى جانب أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2012/907) والممثل الخاص يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية والعمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادته.

المؤتمرات الدولية التي عقدت في بون في العام الماضي وفي كابل وطوكيو في أوائل العام الحالي، إلى جانب قمة شيكاغو،

أكدت مجدداً على الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل الأمن والنمو الاقتصادي والتنمية طويلة الأجل في أفغانستان. ورسمت هذه المؤتمرات الطريق إلى الأمام لتولي أفغانستان المسؤولية تدريجياً عن كل جوانب السياسة العامة وتحقيق أمنها وحوكمتها وأهدافها الإنمائية.

وفي بيان الاتحاد الأوروبي في مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6840)، سلطنا الضوء بإيجاز على أهمية نتائج مؤتمر طوكيو، وخاصة مبدأ المساءلة المتبادلة. الذي يحتويه إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة؛ وتناولنا كذلك أهمية التعاون الإقليمي.

ولا يزال تنفيذ إطار طوكيو يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الانتقال والتحول بصورة ناجحة في أفغانستان. وما لم يتم الوفاء على نحو ثابت بالالتزامات وتنفيذ الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فسيواجه المجتمع الدولي صعوبة متزايدة في تبرير استمرار التزامه وتخصيص الموارد المالية لأفغانستان في مقابل الضغوط التي تمارسها الدوائر الانتخابية المحلية داخل تلك البلدان.

ونود التركيز في هذا البيان على موضوعين هما: التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية، والتحضير للانتخابات القادمة.

ونرحب بزيارة المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان لباكستان، وبتنامي الحوار بين حكومتي أفغانستان وباكستان. فلن يكون التقدم مستداما إلا إذا اتسمت عملية السلام والمصالحة بالشمول حقا، ليس بإشراك الجماعات المسلحة فحسب، بل بالمشاركة الكاملة من قبل المجتمع المدني، فضلا عن التمثيل المتوازن لجميع السكان من جميع المناطق وقطاعات المجتمع الأفغاني، وبصفة خاصة المرأة الأفغانية. ويجب أن تحترم العملية ونتائجها معاً المبادئ التي حددتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في بون، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الأفغاني.

ونشجع أيضا على إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ التدريجي لقانون القضاء على العنف ضد المرأة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يكرر التزامه الراسخ بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب بالتزام الحكومة الأفغانية التام من خلال إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونرحب بالإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية. وسيكون من الضروري للغاية بالنسبة لمستقبل أفغانستان،أن تكون الانتخابات شاملة وشفافة وأن تؤدي إلى نتيجة تحظى بالقبول على نطاق واسع بوصفها انتخابات شرعية.

وندعو السلطات الأفغانية إلى إشراك جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الموافقة على إصلاح العملية الانتخابية، على أساس الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة. وسيكون من المهم على وجه الخصوص، وضع إطار قانوني يتسق مع الدستور، إلى جانب وضع تدابير ذات مصداقية لمنع الغش، وأن تشرف عليها هيئات مستقلة. وهناك حاجة إلى اتخاذ قرارات محددة وواضحة من قبل السلطات الأفغانية ذات الصلة، بالتشاور مع البرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن النظام الواجب اتباعه في عملية التسجيل والانتخابات، سواء من أجل تمكين الدعم الدولي للعمليتين، وخصوصا من جانب الأمم المتحدة، أم من أجل توفير الاتصال بطريقة واضحة وتوعية الناخبين.

وأود أن أكرر دالتأكيد على عمنا الكامل للدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. ويكتسي الدور السياسي للبعثة فيما يتصل بتقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة الأفغانية أهمية بالغة، ليس أقله من منظور الانتخابات

التي أجريت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويجب أن توفر للبعثة الولاية والموارد الكافية التي تمكنها من مواصلة الاضطلاع بذلك الدور. وتؤدي البعثة أيضا دورا رئيسيا في دعم زيادة الملكية الأفغانية للعملية، إلى جانب تنسيق الجهود الإنمائية الدولية في السنوات القادمة. وسيكون عمل البعثة هاما جدا فيما يتعلق بتمكين أفغانستان والمجتمع الدولي من العمل معا بفعالية من أجل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في طوكيو في وقت سابق هذا العام، فضلا عن رصد حقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

وختاماً، فإن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي التزامه القوي بهدف إحراز التقدم في أفغانستان. ويتطلب ذلك استمرار الدعم إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم إلى أفغانستان في الأجل الطويل. ونتطلع إلى اختتام المفاوضات بشأن اتفاق التعاون المتعلق بالشراكة والتنمية بين أفغانستان والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على وجه السرعة في مطلع العام المقبل. ويقدم الاتحاد الأوروبي حاليا ما تزيد قيمته على بليون يورو سنويا في شكل مساعدة إنمائية إلى أفغانستان. وسنواصل تحديد الأولويات وتعزيز الدعم لأفغانستان على مدى عقد التحول المتفق عليه في بون.

ولا يزال الهدف من استراتيجيتنا الشاملة في أفغانستان واضحا: دعم عملية انتقال ناجح في أفغانستان، إلى جانب مواصلة الشراكة مع أفغانستان إلى ما بعد مرحلة الانتقال، كي تصبح مجتمعا ديمقراطيا سلميا مزدهرا ويتمتع بالاكتفاء الذاتي لما فيه مصلحة لجميع الأفغان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في أفغانستان، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا، ولمنطقتنا وللعالم بأسره.

وأود أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2012/907. وأود أن أنقل ترحيبي الحار إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتس. ونشكره على تقديم تقرير شامل عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعلى تحليله للحالة في أفغانستان.

لقد شهدت الآونة الأخيرة تغييرات سياسية واقتصادية وإنمائية ملحوظة في أفغانستان، على النحو الذي بيّنه السفير الأفغاني زاهر تانين في وقت سابق من الجلسة. وعلى الصعيد السياسي، فقد تمثل أحد التطورات الهامة في تقليص وجود القوات الأجنبية، ونحن نقترب من الموعد المحدد للانسحاب التام للقوات المقاتلة الأجنبية.

وفيما يتعلق بمسألة عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان، فنحن نرى أنه ينبغي أن تكون تلك العملية أفغانية وبقيادة أفغانية أيضا. ذلك أن المصالحة الوطنية تشكّل عنصرا هاما للغاية لتسوية الصراع الداخلي في أفغانستان. ونرى على أساس القرارين ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) اللذين اتخذهما المجلس يوم الاثنين،١٧ كانون الأول/ديسمبر – إلى جانب مواصلة دعمنا للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية – أن من الضروري توخي الحذر والعناية اللازمين في معالجة الحالة في أفغانستان. فقد عانى الشعب الأفغاني كثيرا وسنوات طويلة جراء السياسات المتطرفة والأعمال الإرهابية. ويقتضي إعمار أفغانستان وبناء مجتمع أفغاني جديد، في جملة أمور، التخلي عن تلك السياسات والأفعال. وعليه، ينبغي اتخاذ أي إجراءات أو بذل أي جهود من أجل تحقيق المصالحة الوطنية بطريقة لا تبدو كأنها مكافأة لمنفذي تلك الأعمال والسياسات.

وفي المجال الاقتصادي، ينبغي أن يركز الشركاء الدوليون والإقليميون جهودهم على إرساء أسس النمو الاقتصادي المستدام وتوفير ظروف عمل أفضل في أفغانستان. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الضروري تسريع وتيرة التقدم في مجال التعاون الاقتصادي مع الشركاء الإقليميين والدوليين وفقا للأهداف الوطنية التي وضعتها الحكومة الأفغانية. ومن نافلة القول بإعطاء الأولية للتوسع في مشاريع البنية التحتية والصناعية، فضلا عن المشاريع الزراعية وقطاع النقل. وجمهورية إيران الإسلامية مستعدة – مثلما كانت من قبل – للتعهد بحصتها في تنفيذ تلك المشاريع.

ولا يزال إنتاج المخدرات والاتجار بها متفشيين. فقد ارتفعت نسبة زراعة الأفيون بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٢– وفقا للمسح المشترك للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٢ الذي أجرته وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويحذر مكتب الأمم المتحدة من أن الارتفاع في زراعة الأفيون قد حدث على الرغم من زيادة الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية مؤخرا لتدمير حقول الخشخاش ومساعدة المزارعين على إيجاد مصادر بديلة للدخل. ويبعث المسح رسالة قوية فحواها أنه يجب ألا يظل المجتمع الدولي مكتوف اليدين في مواجهة هذه المشكلة. وهناك حاجة إلى التزام قوي من جانب الشركاء الأفغان والدوليين على حد سواء بالحد من خطر زراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها، إذ يولّد كلاهما التطرف.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالمبادرات التي أُطلقت لمكافحة المخدرات، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا سيما أن إنتاج المخدرات ما برح يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الأنشطة الإرهابية في أفغانستان.

لا تزال مسألة اللاجئين تشكل تحديا ليس فقط لأفغانستان بل أيضا للدول المجاورة وللمجتمع الدولي كذلك. يجب بذل المزيد من الجهود لإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وكفالة إدماجهم في المجتمع الأفغاني. يوجد حاليا أكثر من مليون لاجئ أفغاني مسجل في إيران، في حين يعش عدد أكبر من ذلك من اللاجئين الأفغان غير المسجلين في بلدنا. ما فتأ اللاجئون الأفغان يستفيدون من المرافق التعليمية ومرافق الرعاية الاجتماعية في إيران، ويتلقون نفس الإعانات التي يتلقاها أفراد شعبنا. ونحث المجتمع الدولي على أن يواصل تعزيز وتعجيل جهوده الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين عودة مستدامة، وإعادة تأهيلهم، وإعادة إدماجهم بالكامل في وطنهم.

ما انفكت جمهورية إيران الإسلامية تدعم دعما قويا أفغانستان في جهودها للحفاظ على سيادتها الوطنية، واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ويحدونا الأمل في أن يلتزم المجتمع الدولي بمبدأ عملية يقودها ويملكها الأفغان، وأن يظل يدعم حكومة وشعب أفغانستان في جهودهما من أجل السلام والاستقرار.

وفي ذلك الصدد نشدد على دور الأمم المتحدة في تنسيق المسائل المتعلقة بأفغانستان. كما ذكر مسؤولونا لدى اجتماعهم مع السيد يان كوبيش، فإننا ندعم بعثة الأمم المتحدة في اضطلاعها بمهمتها المتمثلة في تقديم المساعدة لإحلال السلام وإعادة إعمار البلد في إطار ولايتها ومن خلال مشاركة إقليمية قوية مع البلدان المجاورة في مسائل مثل مراقبة الحدود، والأمن، والهجرة واللاجئين والمخدرات.

بناء دولة مستدامة ومستقرة في أفغانستان أمر ضروري ليس فقط لمستقبل الشعب الأفغاني بل أيضا للسلام والاستقرار في المنطقة وفي قار آسيا وسائر العالم. ونأمل مخلصين أن نشهد

قريبا المزيد من التنمية والتقدم والرخاء لشعب وحكومة أفغانستان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أولا، يجب أن أشكر السفير بيتر فيتيغ والبعثة الألمانية على ما قاما به من دور قيادي في الشأن الأفغاني في المجلس على مدى العامين الماضيين. وأشيد أيضا بالممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيش، لما يطلع به حاليا من دور قيادي في البلد في هذه المرحلة الحرجة، كما أشيد بجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. كما يجب أن أشيد بالسفير ظاهر تانين، شاكرا له دوره القيادي ومثابرته وما يتحلى به من روح الزمالة هنا في نيويورك.

شهد العام ٢٠١٢ تقدم جديا في تعزيز الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، وفي وضع إطار دولي إساسي شامل لدعم أفغانستان في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. سيشهد عام ٢٠١٣ القيام بتحضيرات مهمة لفترة ما بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية، وعندما تتولى حكومة أفغانستان المسؤولية الكاملة عن الأمن. سوف تكون للجهود السياسية والدبلوماسية الدولية لدعم السلام والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة أهمية مركزية لضمان عدم تراجع التقدم المحرز خلال الفترة الانتقالية.

أود أن أسلط الضوء على مسألتين رئيسيتين وردتا في تقرير الأمين العام الفصلي (S/2012/907) الذي سيكون ذا أهمية حاسمة للاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان: التسوية السياسية وإجراء الانتخابات الوطنية. لا جرم أن تنشيط المجلس الأعلى للسلام وجهوده في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي محل ترحيب كبير. لقد أوضح المجتمع الدولي بجلاء على مدى الاثني عشر شهرا الماضية أنه لا يزال ملتزما التزاما مطلقا بتأمين الاستقرار في أفغانستان في المستقبل، وتلك حقيقة ينبغي أن ننبه إليها جميع الأطراف في أفغانستان بتأكيدنا على الحاجة إلى إنهاء العنف والانضمام إلى جهود السوية السياسية. لقد قلنا ذلك من من قبل. وأوضحناه جليا. يشكل ما قام به المجلس مؤخرا من اعتماده القرارَ ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، الذي جدد العمل بنظام الجزاءات المفروضة على الطالبان، مثالا إيجابيا على جهود المجلس في زيادة تمكين عملية المصالحة.

تدل الزيارات الأخيرة التي قام بها إلى باكستان رئيس المجلس الأعلى للسلام السيد رباني، ووزير الخارجية، السيد رسول، على التعاون الواعد وتحقيق نتائج ملموسة. تجدر الإشارة إلى أن كلا الجانبين وجه نداء إلى حركة طالبان للمشاركة في عملية مصالحة التي يقودها ويملكها الأفغان. من الضروري استدامة هذا الزخم لبناء الأسس اللازمة لتحقيق المصالحة والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. لبعثة الأمم المتحدة نفسها دور مهم تضطلع به في تيسير عملية يقودها الأفغان، بما في ذلك من خلال مساعيها الحميدة والآليات المبتكرة في إطار المسار الثاني.

يستطيع المجتمع الدولي، وينبغي له، أن يساعد في التحضير للانتخابات. سوف يلعب إجراء انتخابات موثوقة وشاملة وشفافة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ دورا حاسما في تحول أفغانستان على مدى عقد من الزمن. يظل التعجيل بالجهود، مهما بلغت صعوبتها، وإجراء المزيد من الإصلاح تحضيرا للانتخابات أمرا ضروريا. ونحث الحكومة الأفغانية على الاستفادة، بقدر الإمكان، من المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لا سيما في أعقاب اختتام بعثة تقييم الاحتياجات، التي ستساعد على تحديد المجالات التي يلزم فيها تقديم المساعدة عن كثب.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، يبين تقرير الأمين العام بالفعل بعض الاتجاهات المثيرة للقلق. مع أن هناك انخفاضا

في المستويات العامة للعنف، فإن تزايد الإصابات في صفوف المدنيين يثير بالتأكيد قلقا شديدا، خاصة الزيادة الكبيرة في الوفيات الناجمة عن هجمات المتمردين. يعكس هذا الاتجاه قسوة حركة التمرد. لا تزال حركة طالبان تملك القدرة والعزم. يظل الدأب على استهداف المدنيين استراتيجية جدية تنتهجها حركة طالبان، ما يؤشر إلى ضرورة توفير التدريب المتعمق لقوات الأمن الأفغانية واستدامة الدعم الدولي للحكومة الأفغانية.

ترحب أستراليا بالجهود المبذولة للحد من الهجمات الناشئة من الداخل، التي أودت مؤخرا، كما نعلم جيدا، بحياة عدد من الأشخاص، بمن في ذلك بعض الموظفين الأستراليين. لا يأتي التهديد الاستراتيجي الأكبر للهجمات الناشئة من الداخل من الهجمات نفسها، بل من خطر كوننا لا نستجيب لها الاستجابة الصحيحة. وخير دليل على أننا سننتصر على التهديد الذي تشكله الهجمات الناشئة من الداخل هو أننا لم نسمح – ويجب ألا نسمح – لهذه الهجمات بأن تعطّل ما نقوم به من تدريب وعمليات في أفغانستان.

يجب أن أقول إن استمرار العنف ضد المرأة ما زال يشكل مصدر قلق لنا جميعا. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة. وبطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التوصيات الواردة في تقرير البعثة الأخير عن قانون القضاء على العنف ضد المرأة.

يشير تقرير الأمين العام إلى وضع برنامج لتوجيه الشرطيات، يهدف إلى بناء قدرات الشرطيات للمساعدة في التصدي للعنف ضد المرأة، وزيادة الوعي بين أفراد الشرطة الذكور بأهمية إدماج المرأة في قوة الشرطة باعتبارها عضوا على قدم المساواة. ينبغي تشجيع مثل هذه المبادرات. إذ من شأنها أن تبني قوة شرطة أقوى، وتعزز ثقة المجتمع، وتحسّن المساواة.

لقد أحرز قدرٌ كبيرٌ من التقدم على مدى العقد الماضي، ونحن على ثقة من أن العزم الدولي على دعم أفغانستان خلال المرحلة الانتقالية وما بعد عام ٢٠١٤ سيظل قويا. ما برحت الأمم المتحدة تلعب دورا حاسما في ذلك المشروع. ترحب أستراليا بالتزام الأمم المتحدة المستمر، وتدعم بقوة ولاية البعثة. إننا نقدر ما تبذله البعثة من جهود لتحديد الحجم الصحيح لها في سياق استعراض ولايتها، والقيود المالية الكبيرة، مع احتفاظها بشبكة كبيرة في محافظات أفغانستان. لكن يجب أن نكفل ألا تقوض تلك القيود العمل الأساسي الذي تقوم به البعثة أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى في أفغانستان، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وختاما، بينما تتأهب أستراليا نفسها للعمل في مجلس الأمن في العام ٢٠١٣ و ٢٠١٤، فإن أفغانستان ستظل من مجالات اهتمامنا الرئيسية. ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس والأطراف الراغبة خلال هذه الفترة العصيبة من عملية الانتقال في أفغانستان. وتظل أستراليا ملتزمة بدعم أفغانستان في تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنه، وبتوفير فرص معززة لشعبه حتى يحسن سبل عيشه في بيئة آمنة ومأمونة. ولا نتوقع أقل من ذلك، وذلك ما سنحاول عمله.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان (S/2012/907).

نرحب بجميع العلامات المشجعة الواردة في التقرير. من ناحية أخرى، وبينما تسلم المسؤولية إلى السلطات الأفغانية

بوتيرة أسرع، لا تزال هناك تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، أبرز الكثير منها في الإحاطة الإعلامية الثاقبة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام. إن ازدياد عدد الضحايا من المدنيين والهجمات على المدارس والمرافق الصحية، خاصة الهجمات التي تستهدف مدارس البنات، مسألتان تثيران قلقا خطيرا. إن الآثار الاقتصادية المحتملة لعملية الانتقال تثير القلق.

وفي حين نمضي قدما صوب مرحلة تنفيذ الالتزامات المعلنة في شيكاغو وطوكيو في العام الماضي، لا بد أن نظل مدركين للواقع في الميدان. يكتسي التصدي لهذه التحديات وبناء أفغانستان مستقرة قادرة على الاستمرار أهمية بالغة ليس لمستقبل الشعب الأفغاني فحسب، بل للسلام والاستقرار في شبه القارة وآسيا والعالم.

في هذه الأوقات الصعبة، من شأن استمرار التعبير عن الإرادة من جانب المجتمع الدولي أن يعزز آمال الشعب الأفغاني في المستقبل ويساعد في ضمان عملية انتقال سلس. ويسعدنا أن نرى زيادة الجهود التي تبذل من جانب الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بهدف كفالة التنفيذ الملموس للالتزامات المعلنة في طوكيو، ونحن على استعداد لدعم تلك الجهود بأي طريقة في وسعنا.

سيكون إجراء انتخابات موثوقة وشاملة مؤشرا أساسيا على عملية انتقال سياسي سلسة وقابلة للاستمرار. ويشكل إعلان موعد الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات في ٥ نيسان/ابريل ٢٠١٤ خطوة مهمة إلى الأمام. ونثني على الجهود التي بذلتها اللجنة الانتخابية المستقلة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما نرحب بالمشاركة البناءة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني في العملية الانتخابية ونشجعها.

إن استمرار جهود السلام والمصالحة بنجاح تحت قيادة وملكية أفغانستان سيعزز السلام والاستقرار في أفغانستان ويشكل خطوة مهمة أخرى صوب الانتقال السياسي. ونتوجه بالتهنئة على التقدم المحرز مؤخرا في هذا الميدان تحت الإشراف الناجح للسيد رباني، رئيس مجلس السلام. ونرحب باتخاذ القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢). ستواصل تركيا دعم هذه العملية مع وضع تحقيق مصالح الشعب الأفغاني على أفضل وجه في الاعتبار.

لا يمكننا التشديد بما يكفي على أهمية التعاون الإقليمي من أجل إقامة أفغانستان آمنة ومزدهرة يسودها السلام. ستبقى المشاركة البناءة لشركاء أفغانستان الإقليميين أساسية للتصدي للتحديات المشتركة مثل الإرهاب والحواجز أمام التجارة والاستثمار والمخدرات غير المشروعة واللاجئين.

أسهمت عملية مؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وتركيا إسهاما قيما في الحوار والتعاون فيما بين البلدان الثلاثة من خلال سبعة اجتماعات منذ عام ٢٠٠٧. توفر مؤتمرات القمة منبرا عمليا للتعاون المركز على الحوار السياسي والقضايا العسكرية والأمنية وجهود السلام والمصالحة والتنمية الاقتصادية والشراكة.

عقد مؤتمر القمة الثلاثي السابع، في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر في أنقرة، عن موضوع التواصل، في إطار الرأي القائل إن تعزيز شبكات خطوط النقل المحلية والإقليمية من شأنه تيسير التواصل من أجل التنمية الاقتصادية والاستقرار والاستدامة الذاتية. وأكدت البلدان الثلاثة مجددا تصميمها على تكثيف تعاونها في جهود السلام والمصالحة ذات القيادة والملكية الأفغانية والتصدي للتحديات الأمنية التي تؤثر على المنطقة. وعقد أيضا اجتماع مواز لمنتدى اسطنبول، الذي يضم المنظمات الرئيسية للقطاع الخاص في البلدان الثلاثة، على هامش مؤتمر القمة.

ويسرنا أيضا أن نرى عملية اسطنبول تمضي قدما بثبات صوب مرحلة التطوير والتنفيذ، مع عقد عدة اجتماعات متابعة على أساس الإطار المقبول في مؤتمر كابول الوزاري المعقود في ١٤ حزيران/يونيه هذا العام. وخلال اجتماع كبار المسؤولين الأخير، المعقود في أنقرة، اتفقنا على الانتهاء من وضع جميع خطط التنفيذ لتدابير بناء الثقة قبل اجتماع كبار المسؤولين المقرر عقده في باكو في ٦ شباط/فبراير. ونود أن نشكر جميع بلدان قلب آسيا والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمؤيدين على دعمهم القوي للعملية.

وينبغي، بصفتنا شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين، ألا نألو جهدا للإسهام في تحقيق رؤية أفغانستان آمنة يسودها السلام ولها اكتفاء ذاتي. هذه هي مصلحتنا المشتركة. ستظل تركيا دائما متضامنة مع الشعب الأفغاني وستواصل الإسهام في تحقيق أفغانستان تسودها السلامة والأمان والازدهار، كما فعلنا على مدى عقود.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعمنا القوي للدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بصفة خاصة، في المضي قدما بعملية اسطنبول وأن أعرب عن امتناننا الصادق للمثل الخاص للأمين العام كوبيش وفريق عمله الدؤوب.

الرئيس: ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.